قابل برلمان طبرق الجهود المتواصلة لحل أزمة سرت بإعطاء ضوء أخضر لتدخل عسكري مصري معلن في النزاع الليبي، وذلك على الرغم من حديث رئيسه عقيلة صالح عن ضرورة الحل السياسي، مع عدم نفيه وجود خلافات مع خليفة حفتر، في وقت يتجه فائز السراج لإجراء تعديل وزاري

برلمان طبرق يستدعي التدخل المصري

دعوة تلتف على اتصالات الحل السياسي والسراج يتجه لتعديل حكومي

يسعى صالح لترويج مبادرته السياسية (Getty)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

فتح برلمان طبرق الموالي للواء المتقاعد خليفة حفتر الباب أمام تدخّل عسكري مصري معلن في الصراع الليبي، بدعوته الجيش المصري إلى التدخّل «لحماية الأمن القومي» للبلدين، وذلك على الرغم من المساعي الدولية لحل سياسي لملف سرت. في المقابل، تسعى حكومة الوفاق لترتيب وضعها، عبر تعديل وزاري مرتقب سيطاول تحديداً وزارتي الداخلية والدفاع.

ودعا برلمان طبرق، مساء الإثنين، الجيش المصري إلى التدخّل «لحماية الأمن القومي للبلدين، مشدداً على أهمية تضافر جهودهما من أجل «دحر المُحتل الغازي» التركي، بحسب ما جاء في بيان شدد على أنّ «للقوات المسلحة المصرية التدخّل لحماية الأمن القومي الليبي والمصري إذا رأت أن هناك خطراً داهماً وشيكاً يطاول أمن بلدينا». وإذ حذر من «المخاطر الناجمة عن الاحتلال التركي» لليبيا، فإنه دعا إلى «تضافر الجهود بين ليبيا ومصر بما يضمن دحر المحتل الغازي ويحفظ أمننا القومي المشترك ويُحقّق الأمن والاستقرار في بلادنا والمنطقة». وجاء الرد سريعاً من قوات حكومة الوفاق، وقال المتحدث باسم الإعلام الحربي العملية «بركان الغضب» عبد المالك الدمني، عبر «تويتر»، إن الجيش المصري على ما يبدو «لم يعجبه كثيراً مصير فاغنر والجنجاويد في ليبيا». وأضاف: «لتذكرهم بأن سيناء أقرب لهم من سرت والجفرة، وسد النهضة ليس في ليبيا بل في إثيوبيا. على العموم لا مشكلة، نحن ننتظرهم وعليهم أن يفكروا في الخروج قبل الدخول». كما أكد الاتحاد الأوروبي ضرورة عمل كافة الأطراف المنخرطة في الصراع في ليبيا وتلك الداعمة لها على التوجه نحو الحل السياسي تحت مظلة عملية برلين. وأوضحت متحدثةٌ باسم الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية جوزيب بوريل أن الاتحاد لا يرى بديلاً عن احترام الأطراف لمقررات مؤتمر برلين، لا سيما ما يتعلق بقرار مجلس الأمن الخاص بحظر توريد السلاح لليبيا، كما أنه يفكر بتشديد نظام العقوبات لإنفاذ هذا الأمر.

في المقابل، لم تتأخر روسيا في دعم موقف المعسكر الموالي لها، ورأى النائب الأول لرئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، فلاديمير جاباروف، أن تدخل الجيش المصري في النزاع الليبي يمكن أن يساعد على استعادة الدولة الليبية. وشدد على أنه يجب السعي إلى حل سياسي للأوضاع في ليبيا، مضيفاً: «بالطبع هناك حاجة لإجراء مفاوضات سياسية لتسوية الوضع. ولكن إذا ساعد الجيش المصري ليبيا على استعادة الدولة، فسيكون ذلك جيداً».

ميدانياً، أعلن المتحدث الرسمي باسم غرفة تحرير الجفرة - سرت التابعة للحكومة، عبد الهادي دراه، أن الهدوء يطبع مختلف محاور القتال في تخوم المدينة، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد» إصرار قوات الوفاق على بسط سيطرتها على سرت والجفرة، ومشيراً إلى استكمال الاستعدادات وانتظار الأوامر بشأن العمليات القتالية. فيما أكد المتحدث الرسمي باسم قوات حكومة الوفاق، محمد قنونو، إصرار حكومة الوفاق على بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي. وأعلن في تصريح أمس «إننا ماضون إلى مدننا المُحتلفة، ورفع الظلم عن أبنائها، وعودة مهجريها، وسنبسط سلطان الدولة الليبية على كامل ترابها». وأضاف «حان الوقت لينتفق النفط مجدداً والضرب على الأيدي الآثمة العابثة بقوت الليبيين وإنهاء وجود المرتزقة الداعمين لمجرم الحرب الذي أباح لهم أرض ليبيا وسماءها».

وفي سياق تعطيل مليشيات حفتر عمل المنشآت النفطية، برز إعلان القائم بأعمال رئيس البعثة الروسية لدى ليبيا، جامشيد بولتايف، أن الحديث عن إمكانية فتح حساب في أحد البنوك الروسية لعائدات النفط الليبي سابق لأوانه، فمن غير المنطقي مناقشة هذه المسألة قبل التوصل لحل سياسي لأزمة في البلاد. وقال لوكالة «سبوتنيك» إن بلاده تسعى لإيجاد أرضية مشتركة مع الولايات المتحدة بشأن الوضع في ليبيا، وأنه لا توجد خلافات بين الطرفين «لا يمكن التوافق عليها».

في هذا الوقت، برز موقف لافت لرئيس برلمان طبرق عقيلة صالح الذي وصل إلى روما أمس لإجراء مباحثات سياسية، إذ لم ينف وجود خلافات مع حفتر. وقال صالح في مقابلة مع مجموعة «اندكرونوس» الإعلامية الإيطالية بشأن العلاقة مع حفتر، إن «التواصل بيننا دائم»، واردف «كما يقال الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية»، وهذا «من دلالات الصحة». إلا أنه أشار إلى أن «الهدف المشترك يبقى حل الأزمة واستقلال ليبيا وسلامة أراضيها».

وقال صالح، قبل لقاءات في روما تجمعه برئيس الوزراء جوسيبي كونتي ووزير الخارجية لويجي دي مايو ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب: «أنتظر الدعم من أجل حل الأزمة وحث بعثة الأمم المتحدة على الإسراع في دعوة لجنة الحوار لتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة من رئيس ونائبين ورئيس وزراء ومجلس رئاسي». كذلك أشار، بناء على مبادرته السياسية التي أعلنها سابقاً، إلى أن من مهام المجلس «تكليف رئيس ووزراء لتشكيل حكومة تعرض برنامجها على مجلس النواب». وحذّر من أن عدم الالتزام بوقف إطلاق النار سيقود إلى «حرب طاحنة في ليبيا لا يعلم نتيجتها إلا الله»، فيما نفى مسؤولية مليشيات حفتر عن إغلاق آبار النفط. وعن العلاقات مع الولايات المتحدة، قال «ننتظر أن تكون أفضل»، مشيراً إلى اتصال جرى أخيراً من جانب السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، الذي تحدّث عن «دعم الحل السياسي وإعلان القاهرة ووقف إطلاق النار».

على خط آخر، كشفت مصادر مقربة من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق لـ«العربي الجديد» عن قرب إعلان رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج عن تعديل وزاري تجاوباً مع مستجدات الأوضاع السياسية في البلاد. وقالت المصادر إن أهم تعديل سيطاول وزارتي الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تكليفات جديدة في وزارات الصحة والحكم المحلي والمواصلات. وأوضحت أن السراج سيعيّن وزير الداخلية الحالي فتحي باشاغا وزيراً للدفاع، فيما سيتم تكليف رئيس جهاز الأمن الداخلي إبراهيم الشقف وزيراً للداخلية. وتابعت أن «القرارات الجديدة ستقضي محمد سيالة من الخارجية وسيتم تكليف السفير الليبي لدى الاتحاد الأوروبي حافظ قدور بمنصب وزير الخارجية». وبعكس التكليفات السابقة للمناصب الوزارية، منذ عام 2016، التي كانت تجرى بناء على التفويض الممنوح من عدد من نواب البرلمان للمجلس الرئاسي، فالتكليفات الحالية سيصادق عليها مجلس النواب المجتمع في طرابلس، بحسب المصادر، التي أشارت إلى أن المستجدات السياسية ونتائج الحرب التي انتهت بطرد مليشيات حفتر من غرب ليبيا، حتمت على المجلس الرئاسي التجاوب معها، خصوصاً مع عدم فاعلية أبرز وزارتين وهما الخارجية والدفاع.

للحديث تتمة...

تونس... التخريب الناعم

عثمان لحياني

حيثما كانت صناديق للانتخابات، كانت دول الثورة المضادة حاضرة بقدها وقديدها. ثمّة كره غير مفهوم من قبل دول الثورة المضادة للانتخابات والديمقراطية ولكل ما يمثل الإرادة الشعبية ويرمز إلى تطلع الشعوب العربية نحو نموذج ديمقراطي حداثي يتجاوز النموذج التسلطي الذي عرفته هذه الشعوب لعقود.

في كل الدول العربية التي عرفت ثورات الربيع العربي، كان صدّ الثورة المضادة حاضراً، واستخدمت الأخيرة كافة الأدوات الممكنة والمتاحة لتخريب التجربة الديمقراطية على حداثتها. تم استخدام العسكر لإحداث الانقلاب في مصر، وعد الانقلابيون الشعب المصري بالرفاه في غضون سبع سنوات. مرت السبع العجاف ولم تأت السبع المزهرة، بل ازدادت الأوضاع قتامة. وفي ليبيا، تم تفجيرها من الداخل بافتعال كيانات عسكرية، فتعثرت ثورة فبراير، فيما استُدرجت الثورة السورية إلى العسكرة فسقطت في الفخ بمكراً. أمّا اليمن، فقد أريد له أن يكون يمنيّن ويتدخل سافر أنهق فيه ما كان يمكن أن يعيد بناء هذا البلد بالكامل.

بقيت تونس، السفينة الوحيدة التي رست على شاطئ آمن، تجاوزت الكثير من المطبات وفتأ سياسية، ونجحت في تركيز ما أمكن من قواعد التعايش الديمقراطي. لكن لتونس قصة أخرى مع دول الثورات المضادة، تعتقد هذه الأخيرة أنه طالما ظلّت تونس، مهد الربيع العربي وحاضنة هذه الطفرة الثورية، واقفةً تخوض تجربتها الديمقراطية على عثراتها، وتنجز ولو على إبطأ، حالة تقدمية في مجال الحريات، يبقى الأمل قائماً ومشروعاً لدى الشعوب العربية نحو الخلاص والحرية.

هذه الحالة استدعت من دول الثورة المضادة إبداعاً آخر في التخريب، فحين لم تنفع الاغتيالات والإرهاب الذي لم يجد له حاضناً سياسياً أو اجتماعياً في تونس، ولم يكن ممكناً توريط الجيش التونسي، كان لا بد من المرور إلى مرحلة أخرى من التخريب الناعم: ترذيل الحياة السياسية والتشويش على المسار، واختلاق المشاكل التي لا تهم التونسيين ولا علاقة لها بتطلعاتهم. فضلاً عن ضخ الملايين لفائدة قوى ومجموعات النظام البائد، وتوفير الدعامات الإعلامية لها، ووضع ترسانة قنوات في خدمتها، لدفعها إلى إفساد وعرقلة التجربة الديمقراطية ما أمكن بالاستفادة مما تتيحه الديمقراطية نفسها من منافذ. والهدف هو تقديم مخرجات النظام البائد على مخرجات الثورة، وإعادة التونسيين إلى مقاربة قديمة كانت ترفع شعار التنمية بلا ديمقراطية والأمن بلا حريات.

استهداف الدورية الروسية ـ التركية: نذر تصعيد في إدلب

يزيد التفجير الذي استهدف دورية روسية - تركية في إدلب، أمس الثلاثاء، الوضع توتراً في المنطقة، التي تشهد المزيد من المؤشرات إلى إمكان تجدد المعارك فيها، مع تحشيد عسكري متصاعد

عدنان أحمد

أحد التفجيرين الى إصابة 3 جنود روس (محمد الرفاعي/فرانس برس)

يأتي التفجير الذي استهدف، أمس الثلاثاء، دورية روسية - تركية مشتركة على طريق «م 4» في محافظة إدلب السورية، وأسفر عن إصابة 3 جنود روس، ليزيد العوامل التي تدفع نحو تجدد العمليات العسكرية في المحافظة، التي تشهد وقفاً نسبياً لإطلاق النار يتواصل منذ توقيع اتفاق موسكو في 5 مارس/ آذار الماضي، بين الروس والأتراك. ويؤكد التفجير هشاشة الوضع الميداني، خصوصاً أنه يتزامن مع حشود واتهامات متبادلة بين طرفي الصراع، تصاعدت وتيرتها في الفترات الأخيرة. فقد وصلت قوات النظام السوري إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة إلى ريف حماة وإدلب، استعداداً للقيام بما وصفته وسائل إعلام مقربة من النظام بـ«عملية عسكرية كبرى»، تستهدف، وفقها، السيطرة على طريق «م 4» بالقوة، مع خلق «هامش أمان» لا يقل عن 5 إلى 10 كيلومترات إلى الشمال من الطريق، بذريعة فشل الجانب التركي في إجبار الفصائل المسلحة على إزالة حواجزها عن الطريق الذي من المفترض فتحه أمام حركة نقل الركاب والحركة التجارية. في المقابل، تواصل القوات التركية تعزيز مواقعها في سورية بشكل شبه يومي.

وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن الدورية المشتركة، ورقمها 21، والتي استهدفها التفجير بين بلدتي أورم وأريحا، أمس، سارت على الطريق الخارج عن سيطرة النظام بشكل كامل ولأول مرة. ووصلت إلى منطقة سيطرة النظام في ريف اللاذقية عند قرية عين الحور في منطقة كنسبا في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي المتاخم لناحية بداما وجسر الشغور في ريف إدلب الغربي. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان، أن استهداف الدورية بعبوة ناسفة لدى مرورها على طريق «م 4» تسبّب بإصابة «ثلاثة جنود روس بجروح طفيفة»، وجنود أتراك لم تحدد عددهم. وإثر ذلك، «تم إجلاء الجنود وتعليق الدورية». بحسب البيان. لكن أنقرة لم تتحدث من جهتها عن إصابات في صفوف قواتها، بل إن وكالة «رويترز» نقلت عن مصدرين أنه لم يسقط جرحى أو قتلى أتراك جراء الهجوم.

وجاء الانفجار الذي وُصف بالضخم، على الرغم من عمليات التمشيط المكثفة التي قامت بها القوات التركية على مدار الساعات الـ24 السابقة للانفجار. ونشرت قنوات إخبارية على «تلغرام» لـ«تسجيلاً أظهر لحظة وقوع الانفجار الذي كان أقرب إلى الدورية الروسية. وعقب الانفجار، شنّ الطيران الحربي الروسي غارات على مناطق في جبل الأكراد في ريف اللاذقية، شمال غرب سورية. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن الطيران الروسي قصف مواقع في جبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، حيث تسيطر مجموعة من الفصائل المتشددة المُنتمية لغرفة عمليات «فاثبتوا» المنحلة، مضيفة أن معظم الضربات تركزت في منطقة تلال الكبينة، من دون اتضاح حجم الخسائر الناتجة عنها. فيما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن القوات النظام نفّذت أيضاً قصفاً صاروخياً، تسبّب بإصابة خمسة مدنيين بجروح بينهم أطفال، في أريحا.

وتبنّت مجموعة تطلق على نفسها تسمية «كتائب خطاب الشيشاني»، في أول ظهور لها، استهداف الدورية. وقالت في بيان نشرته على قناتها على «تلغرام» التي أنشئت قبل شهر إن «الروس وأذنابهم لا يفهمون إلا لغة النسف والقصف، هذه جاءت بمثابة تحذير والقادم أدهى وأمرّ». ولا تتوفر معلومات عن هذه المجموعة، ولكن تنتشر في إدلب عدة تنظيمات جهادية ترفض كل اتفاقيات التسوية في إدلب، إلا أنها ظلت عموماً منضبطة تحت عباءة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) التي تتمتع بمرونة سياسية أكثر من بقية التنظيمات.

ويبقى التنظيم «حراس الدين» أبرز هذه المجموعات الجهادية، وظهر إلى العلن للمرة الأولى في نهاية فبراير/ شباط 2018، ويضم بشكل عام الرافضين لما يعتبرونه نهجاً براغماتياً مراوغاً لـ«تحرير الشام» في مسايرة الضغوط الدولية وفك الارتباط بتنظيم «القاعدة». ويُعرف «حراس الدين» بسرية العمل والهيكلية العسكرية والأمنية الصارمة. كما يلف الغموض قائده أبو همام الشامي، ولا بيانات كثيرة لهذا التنظيم، ولا مكان ثابتاً لوجود عناصره. أي أن التنظيم لا يسيطر على قرى أو بلدات بعينها، إنما يتوزع جغرافياً في عدد من قرى إدلب وقريباً من ريف اللاذقية الشمالي. وليس لدى التنظيم وفرة بالسلاح الثقيل، وتشير التقديرات إلى أن عدد عناصره بين ألف و1500 عنصر، يقودهم عسكرياً أبو همام، وشرعياً سامي العريدي.

وكان «حراس الدين» أول فصيل يرفض اتفاق سوتشي حول إدلب الموقع بين روسيا وتركيا، لكونه يقدّم نفسه كممثل عن تنظيم «القاعدة» في سورية، ويهدف إحراج «تحرير الشام» الذي لم ترحب بالاتفاق ولكن لم ترفضه رسمياً. ومن التنظيمات الأخرى المنتشرة في المنطقة «جبهة أنصار الدين»، التي تأسست في سبتمبر/أيلول 2014 بعد اندماج أربعة فصائل أغلبها من «المهاجرين». يضاف إليها «الحزب التركستاني في بلاد الشام»، الذي يُعتبر من أكثر المجموعات المقاتلة الأجنبية حضوراً على الساحة السورية. وفي مارس/ آذار 2018، أعلن عن تشكيل عسكري جديد أو محافظة إدلب باسم «أنصار التوحيد» بقيادة أبو ذياب سرمين.

وعموماً تضم تلك الفصائل نسبة كبيرة من المقاتلين الأجانب، ومعروف عنها شراسة القتال، لكن «تحرير الشام» تمتاز بقوة التسليح من مصادر متعددة، أبرزها ما حصلت عليه من المعارك مع النظام خلال السنوات السابقة والفصائل العسكرية التي حاربتها. وتسيطر «تحرير الشام» على مدينة إدلب وجسر الشغور وحارم وسلقين وسهل الروج وجبل الزاوية، فيما تنتشر بقية الفصائل في المناطق ذاتها، ويتركز ثقلها في منطقة عرب سعيد، غرب مدينة إدلب، وفي ريف اللاذقية الشمالي.

ويُتوقع أن تترتب على انفجار الأمس ضغوط جديدة على الهيئة لتشديد رقابتها على الفصائل المتشددة في تلك المنطقة، استتباعاً لضغوط روسية متوقعة على تركيا للوفاء بتعهدات سابقة قضت بمحاربة واستئصال تلك الفصائل والتي تدرج روسيا من ضمنها «هيئة تحرير الشام»، وهو ما يتلاقى مع مسعى الهيئة للاستفراد بالساحة، وتحديد أو إضعاف خصومها، واحتكار السلطة، لتقديم نفسها كطرف «معتدل» يمكن أن يكون له دور في مستقبل البلاد. ويرى مراقبون أنه على الرغم من التصريحات المناهضة للاتفاق الروسي التركي الموقّع في 5 مارس/آذار الماضي، من قبل «تحرير الشام»، إلا أنها على أرض الواقع تلتزم به.

وسبقت التفجير محادثات هاتفية، الإثنين، بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان حول الوضع في إدلب وسبل دفع التسوية السياسية في سورية، بالتزامن مع تزايد تحذيرات المستوى العسكري الروسي من تفاقم الوضع في إدلب، بسبب ما تصفه موسكو محاولات المتشددين القيام بأعمال استفزازية. وكانت وزارة الدفاع الروسية قد أعلنت أن لديها معطيات عن عزم «مجموعات متشددة» على نقل عبوات لأسلحة كيميائية إلى المنطقة، تحضيراً لاستخدامها واتهام قوات النظام بذلك.

هجمات سابقة

يأتي تسيير الدوريات المشتركة تطبيقاً للاتفاق بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، في 5 مارس/ آذار الماضي، الذي نصّ على إنشاء «ممر أمن» على طريق اللاذقية - حلب (م 4)، وتسيير الدوريات، على أن تكون المناطق الجنوبية لطريق «م 4» من الممر الآمن تحت إشراف الروس، والشمالية تحت إشراف الأتراك. ولم تسلم الدوريات التركية من هجمات مشابهة، ما اسفر، في مارس، عن مقتل عدد من الجنود.

«العدل الدولية» تحكم لصالح قطر مجدداً: حظر الطيران غير قانوني

رفضت محكمة العدل الدولية أمس الثلاثاء، طعون دول حصار قطر بشأن عدم اختصاص «إيكاو» بنظر شكوى قطر من حصارها جواً

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أصدرت محكمة العدل الدولية، أمس الثلاثاء، قراراً بالإجماع لصالح دولة قطر، يؤكد أنّ مجلس منظمة الطيران الدولي (إيكاو) يملك صلاحية النظر في الشكوى التي قدمتها قطر ضد دول الحصار المتمثلة بالسعودية والإمارات والبحرين ومصر، بخصوص إغلاق المجال الجوي للدول الأربع أمامها. وبذلك تكون محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية لدى الأمم المتحدة وتتخذ من لاهاي مقراً لها، قد أيدت قرار مجلس منظمة «إيكاو» برفض طعون دول الحصار بخصوص إغلاق المجال الجوي أمام قطر، مؤكدةً أنّ المنظمة لم تتخطَّ في قرارها.

وسارعت قطر للترحيب بقرار محكمة العدل الدولية. وقال وزير المواصلات والاتصالات القطري جاسم بن سيف السليطي «نرحب بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية، والذي سيضع دول الحصار أمام ميزان العدالة والمساءلة الدولية لانتهاكها أحكام الاتفاقيات الدولية المتصلة بالطيران المدني الدولي». في موازاة ذلك، كانت الهيئة العامة للمنافسة في السعودية، تلغي أمس، بشكل نهائي ترخيص شبكة «بي إن سبورتس»، والتي مُنع بثها في المملكة منذ منتصف 2017. كما فرضت عليها غرامة بقيمة عشرة ملايين ريال (2,67 مليون دولار) بسبب ما قالت إنها ممارسات «تخالف نظام المنافسة».

وتأتي الخطوة بعدما كانت صحيفة ديلي ميل ذكرت في شهر يونيو/ حزيران الماضي أن السعودية تسعى إلى التوصل لتسوية حول قضية حقوق البث الخاصة بالأحداث الرياضية مع قطر بعد قرصنة «بي أوت كيو» للعديد من المباريات بمختلف الرياضات وسرقة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بشبكة قنوات «بي إن سبورتس».

قطر: القرار سيضع الدول المقاطعة أمام المساءلة الدولية

وجاء قرار محكمة العدل الدولية أمس في إطار حكمها في الاستئناف الذي تقدمت به الإمارات والبحرين ومصر أمامها في تحديد اختصاص «إيكاو»، واحقيتها بالنظر بالشكوى التي تقدمت بها قطر ضد الحظر الجوي واسع النطاق الذي فرضته دول الحصار الأربع في الخامس من يونيو/ حزيران 2017 عليها. وقالت محكمة العدل الدولية إن قطر قامت بمحاولة صادقة ضمن منظمة الطيران الدولي لتسوية النزاع مع الدول التي تفرض عليها حظراً، وإنها تؤيد وجهة نظر الدوحة بأن دول الحصار لم تكن راغبة بتسوية النزاع خارج «إيكاو». وكانت دول الحصار قد فرضت الحظر الجوي في يونيو/ حزيران 2017، من دون سابق إنذار، وقد شمل جميع الطائرات المسجلة في دولة قطر بمنعها من الطيران من مطارات هذه الدول وإليها، كما تم منعها من المرور في أجواء تلك الدول. وفي 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، قدمت قطر شكويين أمام مجلس «إيكاو»، وهي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وقد تم تسجيل الشكوى الأولى بموجب المادة 84 من اتفاقية الطيران المدني الدولي لعام 1944 (اتفاقية شيكاغو) ضد البحرين ومصر والسعودية والإمارات، في حين أن الشكوى الثانية تم تسجيلها بموجب الفقرة الثانية من المادة 2 من الاتفاقية الدولية لخدمات العبور الجوية لعام 1944 ضد كل من البحرين والإمارات ومصر، علماً أن السعودية لم تنضم لهذه الاتفاقية.

وعرضت دولة قطر في شكواها بالتفصيل كافة الانتهاكات التي قامت بها الدول الأربع، وعدم امتثالها لأحكام «اتفاقية شيكاغو» والاتفاقية الدولية لخدمات العبور الجوية، إذ طلبت من مجلس «إيكاو» الفصل في قضية حظر الطيران وإعلانه كإجراء غير قانوني. وفي 19 مارس/آذار عام 2018، أثارت الدول الأربع اعتراضات أولية بدعوى عدم اختصاص مجلس «إيكاو» بالنظر في مطالبات دولة قطر في كلتا القضيتين. وبعد تبادل المذكرات الخطية وجلسات النقاش، أصدر مجلس منظمة «إيكاو» بتاريخ 29 يونيو/ حزيران عام 2018، قراراً برفض جميع الاعتراضات الأولية التي تقدمت بها الدول الأربع. ووافق المجلس على النظر في الشكويين اللتين تقدمت بهما دولة قطر وذلك بغالبية أصوات الدول المشاركة والتي اعتبرت أن الشكوى جدية وتندرج ضمن اختصاص المنظمة، مما دفع دول الحصار إلى استئناف هذا القرار والتوجه إلى محكمة العدل الدولية بتاريخ 4 يوليو/ تموز 2018، سعياً منها للحصول على حكم من محكمة العدل الدولية يقر بعدم اختصاص هذه المنظمة الدولية بالنظر في الشكوى القطرية.

شرق غرب

«حماس» تدين حملة قناة «العربية»

دانت حركة «حماس»، أمس الثلاثاء، «حملة التضليل والتشويه التي تقودها قناة العربية السعودية مع أطراف إعلامية أخرى». وقالت الحركة في بيان، إنّ هذه الحملة «تستند إلى أكاذيب وافتراءات من صناعة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وتهدف إلى المسّ بمقاومة الشعب الفلسطيني وثقته بمشروع المقاومة والتحرير». وكانت «العربية» شنت خلال الأيام الماضية، هجوماً على «حماس» وجناحها العسكري «كتائب القسام».

(العربي الجديد)

تأجيل توقيع اتفاق سلام السودان

تأجل توقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية و«الجبهة الثورية»، الذي كان مقرراً في الخرطوم أمس الثلاثاء، إلى أجل غير مسمى، فيما توجه وفد سوداني إلى عاصمة جنوب السودان جوبا لمواصلة التفاوض حول الترتيبات الأمنية. وقال ضيو مطول، عضو فريق الوساطة، في مؤتمر صحافي في الخرطوم، إن الوساطة قررت تأجيل التوقيع على بند القضايا القومية إلى حين تجاوز العقبة الأخيرة المتعلقة بملف الترتيبات الأمنية، مشيراً إلى أن الوساطة ستعود إلى جوبا للبدء في مناقشة الملف.

(العربي الجديد)

إسرائيل تخشى مذكرات اعتقال من الجنائية

يستعد مسؤولون إسرائيليون كبار، لإمكانية إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحقهم، في حال إطلاقها تحقيقاً جنائياً في شبهة ارتكاب جرائم حرب، بالأراضي الفلسطينية، وفق ما قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أمس الثلاثاء. وأوضحت الصحيفة أنه «من المرجح أن تتخذ المحكمة الجنائية قريباً قراراً بشأن ما إذا كانت ستفتح تحقيقاً في شبهة ارتكاب إسرائيل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية». وأشارت إلى أن تل أبيب تخشى إصدار المحكمة حال إطلاقها التحقيق، مذكرات اعتقال سرية لمسؤولين إسرائيليين.

(العربي الجديد)

أوكرانيا تشك بـ«خطأ بشري» أسقط طائرتها بإيران

قال وزير الخارجية الأوكراني ديمترو كوليبا، أمس الثلاثاء، إنّه من السابق لأوانه الاستنتاج بأن إسقاط إيران طائرة ركاب كانت في طريقها إلى كييف في يناير/كانون الثاني الماضي نجم عن خطأ بشري كما قالت طهران الأحد الماضي. وقال كوليبا: «الاستنتاجات يجب القيام بها «ضمن البنية التحقيق»، مؤكداً ضرورة «التوصل لجميع الحقائق».

(فرانس برس)

بريطانيا: حظر شبكات الجيل الخامس من هواوي

أعلنت الحكومة البريطانية، أمس الثلاثاء، أنها ستحظر شبكات الجيل الخامس (G5) الخاصة بشركة الاتصالات الصينية «هواوي» اعتباراً من نهاية العام الحالي. وأبلغ وزير الثقافة البريطاني، أوليفر داودين، البرلمان بقرار الحكومة النهائي بعد عقد رئيس الوزراء بوريس جونسون (الصورة) اجتماعاً لمجلس الأمن الوطني للمملكة المتحدة.

(الأناضول)

شهد العام الحالي نقلة غير مسبوقة في مسار التطبيع الإسرائيلي مع السودان، خصوصاً من بوابة العسكر الساعين لتثبيت أقدامهم في السلطة، في مقابل بحث إسرائيلي عن شريك عربي أفريقي من خلال الخرطوم، كانت الإمارات تمهد الطريق له وتعمل على دعمه

التطبيع الإسرائيلي السوداني [5/3]

الإمارات تقود المسار من بوابة العسكر

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

لم يكن موضوع التطبيع بين إسرائيل والسودان غائباً كاحد عناوين السجال في السودان طوال العقود الماضية، لكنه شهد في العام الحالي (2020) نقلة غير مسبوقة، إذ رعت أبوظبي في فبراير/ شباط الماضي لقاءً جمع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في مدينة عنتيبي الأوغندية، وعُدّ الأكثر «جرأة» أو وقاحةً في تاريخ محاولات وتجارب التطبيع مع إسرائيل. وأكد مسؤول عسكري سوداني رفيع المستوى، لوكالة «أسوشيتد برس»، في الثالث من فبراير الماضي، أنّ هذا اللقاء رتّبته دولة الإمارات. وأوضح المسؤول، الذي لم تكشف الوكالة عن اسمه، أنّ «دائرة صغيرة» من كبار المسؤولين في السودان، وكذلك السعودية ومصر، كانت على علم بالاجتماع، مشيراً إلى أنّ البرهان وافق على لقاء نتنياهو لأنّ المسؤولين اعتبروا أنّ هذا الأمر قد يساعد في تسريع عملية رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب الأميركية.

وعلى الرغم من أن الشارع السوداني الغارق بمشاكله الداخلية لم يتفاعل كثيراً مع اللقاء، سلباً أو إيجاباً، إلا أن تيارات داخل السلطة الحاكمة، خصوصاً المكون المدني في مجلس السيادة، ومجلس الوزراء، حاولت إبطال مفعول لقاء البرهان ـ نتنياهو، بإحالته إلى الجهاز التنفيذي. لكن بدا من التطورات المتلاحقة، بما في ذلك رصد وصول طائرات إسرائيلية إلى السودان (حطت في مطار الخرطوم في مايو/ أيار الماضي آتية من مطار اللد ـ بن غوريون مباشرة أو عبورها في أجوائه، فضلاً عن الاتصال بين البرهان ونتنياهو بعد الفطر الماضي)، أن قنوات الاتصال بين البرهان والإسرائيليين لم تنقطع.

ومنذ تولي البرهان رئاسة المجلس العسكري في 13 إبريل/ نيسان واختيار قائد ميليشيا الدعم السريع محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي) نائباً له في المجلس العسكري، كان واضحاً وجود علاقة وطيدة بين عدد من أعضاء المجلس والرياض وأبوظبي. لكن توالي التطورات حول عدد من الملفات، بما في ذلك استمرار المشاركة السودانية في حرب اليمن، على الرغم من الاعتراض الشعبي والمعلومات والأدلة عن استغلال السودانيين في الإمارات والزج بهم في حرب جديدة في ليبيا، فضلاً عن بروز اللقاء التطبيعي، طرح علامات استفهام حول كيفية سير هذه العلاقة وحدود دور أبوظبي في رسم خطوطها العريضة.

كان واضحاً الحرص الإماراتي في أكثر من مناسبة على التسويق للمكوّن العسكري في السلطة الجديدة، على حساب المكوّن المدني. لكن الوقوف خلف دفع العسكر إلى صدارة مشهد التطبيع مع إسرائيل كان الأبرز. ويرصد الصحافي عزمي عبد الرازق، في حديث مع «العربي الجديد»، انخراط السودان «من دون مبررات سياسية كافية في السباق العربي لنيل رضا إسرائيل». الرازق، لـ«العربي الجديد»، أنه طوال ذلك العهد لم تكن مسألة التطبيع مطروحة على السياسة الخارجية للسودان، لكن لقاء في عهد البشير، جمع مدير المخابرات السوداني السابق صلاح قوش مع مدير «الموساد» يوسي كوهين، (في أحد المؤتمرات الأوروبية عام 2019)، جاء على ما يبدو وكأنه محاولة من قوش لتقديم نفسه كخليفة محتمل للبشير، وفي الوقت نفسه البحث عن أقصر طريق لكسر الحصار عن السودان وشطبه من قائمة الإرهاب، لا سيما أن ما رسخ في أذهان قادة النظام السابق أن العلاقات الأشائكة مع أميركا يصعب تذليلها من دون الوقوف عند الباب الإسرائيلي، خصوصاً بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

ويعتبر عبد الرازق أن البرهان جاء ليكمل مشوار التطبيع عبر أوغندا هذه المرة، ويتمهيد من مستشارته الخاصة والسفيرة نجوى قدح الدم (توفيت في 27 مايو/ أيار 2020 متأثرة بإصابتها بفيروس كورونا)، مشيراً إلى أن اللقاء بين البرهان ونتنياهو قد يعود إلى شعور زائف بأن رضا واشنطن يتطلب تضحيات إسرائيل كان يعود إلى السياسات المعلنة للنظام السابق، الذي اندفع في عداء ظاهر مع إسرائيل وصل حد الهجمات العسكرية من قبل تل أبيب ودعم الخرطوم للمقاومة الفلسطينية بالسلاح». ويضيف عبد الرازق، لـ«العربي الجديد»، أنه طوال ذلك العهد لم تكن مسألة التطبيع مطروحة على السياسة الخارجية للسودان، لكن لقاء في عهد البشير، جمع مدير المخابرات السوداني السابق صلاح قوش مع مدير «الموساد» يوسي كوهين، (في أحد المؤتمرات الأوروبية عام 2019)، جاء على ما يبدو وكأنه محاولة من قوش لتقديم نفسه كخليفة محتمل للبشير، وفي الوقت نفسه البحث عن أقصر طريق لكسر الحصار عن السودان وشطبه من قائمة الإرهاب، لا سيما أن ما رسخ في أذهان قادة النظام السابق أن العلاقات الأشائكة مع أميركا يصعب تذليلها من دون الوقوف عند الباب الإسرائيلي، خصوصاً بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

ويعتبر عبد الرازق أن البرهان جاء ليكمل مشوار التطبيع عبر أوغندا هذه المرة، ويتمهيد من مستشارته الخاصة والسفيرة نجوى قدح الدم (توفيت في 27 مايو/ أيار 2020 متأثرة بإصابتها بفيروس كورونا)، مشيراً إلى أن اللقاء بين البرهان ونتنياهو قد يعود إلى شعور زائف بأن رضا واشنطن يتطلب تضحيات كبيرة على شاكلة التنازل عن الإجماع العربي، وتجاهل القضية الفلسطينية، والمساومة بها. ويؤكد أن كل شيء تجلّى في تسويق الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية، المعروفة إعلامياً بـ«صفقة القرن»، عربياً، و«بات تقديم فرض الولاء والطاعة للكيان الصهيوني فرض عين للاصطفاف في المحور السعودي الإماراتي المصري تحديداً». ويؤكد أن «الشارع العربي والسوداني لم تتصدع قناعاته في ما يخص مسألة التطبيع، على الرغم من المعاناة والقهر السياسي. وبدا السؤال يتبادر في أذهان الكثيرين: ما الذي قدّمته إسرائيل للدول المُطبّعة عربيا وأفريقياً غير الفقر والحروب الأهلية؟». ويرى أن «حفاوة إسرائيل بلقاء البرهان ونتنياهو تؤكد حقيقة مهمة، هي أن تل أبيب تبحث عن جسر أفريقي من خلال السودان، لكن لا تزال هناك مخاوف لديها، إذ إنها نجحت في استمالة الحكام وفشلت في التقرب من الشعوب».

تظاهرة في الخرطوم ضدّ لقاء البرهان ونتنياهو (محمود حجاج/ الأناضول)

> أكّد مسؤول سوداني أن أبوظبي رتّبت لقاء البرهان ونتنياهو
>
> قوى عدة داخل «الحرية والتغيير» ترفض أي محاولة للتطبيع

ويرى كثيرون في السودان أن أي محاولة إماراتية للدفع نحو تطبيع أشمل لن تلقى نجاحاً على الأرجح، لأسباب عديدة، بينها فشل أبوظبي، منذ العام الماضي، في توجيه مسار الثورة لصالحها أو لصالح مقربين منها في السودان، مثل نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو، وبالتالي لم يعد بإمكانها خلق «سيسي سوداني»، خصوصاً عقب تشكيل الحكومة المدنية. ويرى كثيرون أن يأس الإمارات من نجاح مساعيها هذه، دفعها إلى وقف دعمها للحكومة المدنية، وضعف تبرعها خلال مؤتمر برلين لشركاء السودان، في يونيو/ حزيران الماضي، والذي بلغ 50 مليون دولار فقط.

كذلك يقف الوضع السياسي المأزوم في البلاد عقبة أمام طرح موضوع التطبيع مع إسرائيل، إذ إن هذا الأمر يعمّق الخلافات السودانية ـ السودانية. وهناك عامل آخر يرجّح أن يقف حجر عثرة أمام محاولات كسب السودان ضمن قوائم الدول الراغبة في التطبيع، وهو تباين التركيبة الأيديولوجية بين أعضاء تحالف «قوى الحرية والتغيير» الحاكم، إذ توجد فيه أحزاب مؤثرة مثل «البعث العربي» و«الناصري» و«الشيوعي» التي ترفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وهي التي لعبت دوراً في إفشال تمرير لقاء البرهان ونتنياهو من دون رد فعل داخل الحكومة. وتتلاقى مواقف تلك الأحزاب مع مكوّنات سياسية معارضة، خصوصاً تيار الإسلام السياسي الذي وجد نفسه العام الماضي خارج السلطة.

يقول كمال بولاد، رئيس المجلس المركزي لتحالف «الحرية والتغيير» والقيادي في «البعث العربي»، لـ«العربي الجديد»، إن «مجرد التفكير في خطوة التطبيع، أياً كانت هوية الوسيط، أمر مرفوض، بسبب محاولة إظهار الكيان الصهيوني ككيان مقبول يُمثل الحداثة في المنطقة، ويمحو صورته الحقيقية كمغتصب للأراضي الفلسطينية ويمارس الاستعمار الاستيطاني في أبشع صوره، ووضع الفلسطينيين في المرتبة الثانية في مقابل المحتلين الجدد، عدا عن استمراره بانتهاك حقوق الإنسان والقيام بإبادة فاشية في المنطقة». ويضيف بولاد أن «إسرائيل تريد التطبيع مع السودان من زاوية السيطرة على موارده الضخمة، وبناء مخلب صهيوني في المنطقة»، مشيراً إلى أن «موقف الرفض، الذي تمسّكت به كل الحكومات السودانية منذ الاستقلال، لن يتغير بتدخل قوى ومحاور إقليمية». ويشير إلى أن «تلك المحاولات تتمّ بطريقة فوقية ومعزولة، ولا تعبّر عن العمق الشعبي السوداني»، مشدداً على أن «مخططات التطبيع لن تمر في عهد الشفافية والوضوح، ما بعد الثورة، إذ لا يستطيع أي مكوّن داخل السلطة أو دولة أن تتلاعب بمبادئ السودان، مهما كانت المغريات، لأن التطبيع يُطرح بطريقة انتهازية ومرحلية».

أما الأمين السياسي لحزب «المؤتمر الشعبي» المعارض إدريس سليمان، فيرى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التطبيع يُقدّم للخرطوم على سبيل الرشوة السياسية، اعتقاداً أن ذلك سيغيّر أوضاع البلاد الداخلية والخارجية، لكن إسرائيل ترغب فيه فقط من أجل الهيمنة وفصل السودان عن محيطه العربي والحدّ من تأثيره الأفريقي». ويؤكد أن «أي خطوة من هذا القبيل تعدّ تجاوزاً للثوابت الوطنية». ويشير سليمان إلى أن «العسكر في السودان يهرولون نحو إسرائيل، اعتقاداً منهم أن ذلك سيوطد أقدامهم في السلطة، بالإضافة إلى منافسة المكوّن المدني الذي يهرول نحو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بحثاً أيضاً عن تثبيت وضعه»، معتبراً أن «خط الدفاع الأول لمساعي استقطاب السودان نحو التطبيع هو الرأي العام والالتزام الشعبي الصارم» بمعارضة الاحتلال. ويضيف أنه «في حسابات أخرى، ليس من مصلحة الإمارات استقطاب السودان ودول أخرى نحو التطبيع، حتى تحتفظ، ويحتفظ العرب عامة، ببعض أوراق الضغط مستقبلاً، أسوة بما فعلت مصر عبد كامب ديفيد، فهي لم تلح على بقية الدول للتطبيع مع إسرائيل».

غداً:
معسكر حفتر وإسرائيل عبر الإمارات: عدوّ عدوي صديقي

تقرير

تحذيرات من نفاد الوقت
أوروبا تطالب بتعجيل «ردع» الضمّ

يتأخّر الاتحاد الأوروبي في صياغة خطوات لردع إسرائيل عن الضم، تتضمّن ردود فعله التي لم يعرف بعد حجمها وتأثيرها

القدس المحتلة ـ **نضال وتد**
رام الله ـ **العربي الجديد**

فيما ينتظر الضوء الأخضر من البيت الأبيض، لبدء الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ خطة ضمّ أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي بعد من صياغة لائحة بردود الفعل الممكن اتخاذها أوروبياً في وجه الضمّ المرفوض من قبل بروكسل، وذلك منذ أشهر، إذ وجّه وزراء خارجية عدد من دوله تذكيراً إلى رئيس الدبلوماسية الأوروبية جوزيب بوريل، بالإسراع في بلورة وثيقة تتمحور حول هذا الشأن، على الرغم من عدم وضوح حجم الردود مقابل الإمعان الإسرائيلي في تخطي التحذيرات الدولية. ويتحدث الوزراء الأوروبيون عن خطوات لـ«ردع» إسرائيل عن الضمّ، محذرين من «نفاد الوقت». وذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن وزراء 11 دولة أوروبية وجّهوا، يوم الجمعة الماضي، رسالة إلى جوزيب بوريل، يطالبونه فيها بتسريع بلورة قائمة بالخطوات وردود الفعل الأوروبية في حال أقدمت دولة الاحتلال على ضمّ أراض من الضفة المحتلة. وبحسب الصحيفة، فقد أوضح الوزراء في رسالتهم أن «فرص الردع تتراجع بشكل سريع»، ووقّع عليها وزراء خارجية كل من فرنسا وإيطاليا وهولندا وأيرلندا وبلجيكا ولوكسمبورغ والسويد وفنلندا والبرتغال ومالطا.

ولفتت الصحيفة إلى أن المطالبة بلورة قائمة بردود الفعل الأوروبية، ردّاً على تنفيذ الضم، طرحت للمرة الأولى في لقاء غير رسمي لممثلي الدول الموقعة على الرسالة في 15 مايو/ أيار الماضي، إذ أوعز بوريل لمساعديه بإعداد وثيقة بهذا الخصوص، أطلق عليها اسم «وثيقة الإمكانات»، لكن بحسب وزراء الدول المذكورة، فإن بوريل لم ينته من إعداد الوثيقة حتى الآن ولم تُطرح عليهم. وجاء في الرسالة أيضاً أن «إمكانية إقدام إسرائيل على ضمّ أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة تظلّ موضوعاً مقلقاً للغاية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه». ولفتت إلى تصريح سابق لبوريل، مذكرة بقوله إن «الضم الإسرائيلي سيشكّل خرقاً للقانون الدولي».

وأكد الوزراء أنهم مدركون لـ«حساسية الموضوع وتوقيته»، محذرين من «ضيق الوقت». كذلك أعربوا عن قلقهم «من أن نافذة فرص ردع إسرائيل عن نيتها تنفيذ الضم تغلق بسرعة»، معتبرين أن المهم هو أن «يكون هناك وضوح بشأن التداعيات القانونية والسياسية للضم». وحثّوا مسؤول الخارجية الأوروبية على إصدار «رؤية وثيقة تحمل هذه التداعيات، إضافة إلى قائمة بسلسلة خطوات ممكنة رداً على الضم، بما في ذلك أيضاً الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد وإسرائيل». وتشير الرسالة أيضاً إلى أن «وثيقة الإمكانات ستعزّز جهودنا لردع إسرائيل عن الضم، ونحن نؤمن أنه من المهم عرض الوثيقة، حتى يتوفر لدينا أساس متين لمداولات إضافية».

واستذكر تقرير «هآرتس» أن الاتحاد الأوروبي يعمل لمنع تنفيذ الضم منذ أعلن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو عن نيته بدء إجراءات لتنفيذ الضم بدءاً من مطلع يوليو/ تموز الحالي، وفقاً لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، المعروفة باسم صفقة القرن، وتهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. وبحسب الاتحاد الأوروبي، فإن الضمّ بشكل خرقاً للقانون الدولي، ويضع حداً لخيار حلّ الدولتين وفق حدود عام 1967. وبالرغم من حالة الإجماع شبه التام في صفوف دول الاتحاد الأوروبي باستثناء هنغاريا، إلا أن الدول الأوروبية لم تقرّر بعد كيف سترد في حال تمت خطوة الضم. وقالت الصحيفة إن خيارات عدة طرحت في مداولات أوروبية داخلية للرد على خطة الضم، منها منع ضم إسرائيل لاتفاقيات تعاون جديدة مع أوروبا، وزيادة الفصل أوروبياً بين إسرائيل وبين المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وتكثيف عمليات مقاطعة المستوطنات ومنتجاتها.

فلسطينياً، تتواصل حملة الاعتقالات التي تنفذها قوات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين، في الضفة الغربية، كما ضد مقدسيين. وهي أقدمت، ليل الإثنين ـ الثلاثاء، على اعتقال 10 مواطنين فلسطينيين من مناطق متفرقة من الضفة، وأشقاء وفتية من القدس المحتلة. وذكر نادي الأسير الفلسطيني أن 5 فتية جرى اعتقالهم من البلدة القديمة في القدس، هم عبد الرحمن وحاتم البشيتي، وامير المالكي، ومصطفى ابو سنينة، وصهيب أبو صالح، وكذلك حمادة حسن الخطيب وشقيقه عمر، من بلدة حزما شمال شرق القدس وسط الضفة الغربية». واعتقل الاحتلال من مخيم عايدة في بيت لحم أنس عوني أبو بلحة، ومواطنَين آخرين من جنين هما عبد الله حسن صبح من برقين وظافر سامي زقزوق من الجديدة، إلى ذلك، أعلن نادي الأسير الفلسطيني، أول من أمس، أن قوات القمع التابعة لإدارة سجون الاحتلال نفّذت عملية قمع واسعة في معتقل عوفر، ورشّت الأسرى بالغاز، وهي عملية القمع الثانية التي تنفذها بحق الأسرى في عوفر في غضون أقل من 24 ساعة. وحذّر «نادي الأسير» من أنه «في الوقت الذي يواجه فيه العالم خطر وباء كورونا، فإن الأسرى يواجهون السّجان وإجراءاته القمعية، بالإضافة إلى خطر الوباء مع تصاعد الإصابات بين السّجانين، وهم المصدر الوحيد لنقل العدوى للأسرى».

> لم تقرّر الدول الأوروبية كيفية الرد في حال تمّ الضم
>
> لم ينته بوريل من إعداد وثيقة ردود الفعل وطرحها

يواصل الاحتلال حملات الاعتقال في الضفة والقدس (عامون وزوز/ الأناضول)

شرق غرب

لبنان: رئيس الحكومة يكرر الشكوى من «عراقيل»

انتقد رئيس الحكومة اللبنانية، حسّان دياب (الصورة)، مجدداً، ما وصفه بـ«العراقيل» التي تضعها بعض الأطراف السياسية الداخلية في وجه المساعدات الخارجية للبنان. وقال دياب في جلسة لمجلس الوزراء عقدت في مقر الرئاسة اللبنانية في بعبدا، إن «التحديات أمام لبنان تكبر، وتتراكم الصعوبات والعراقيل، ويتحول الاستثمار السياسي إلى مهنة تزوير الحقائق وطمس الوقائع»، مؤكداً أن اتصالات بلده مع «أشقائه العرب في العراق والكويت وقطر وأصدقاء في العالم، تشهد تطوراً إيجابياً ومشجّعاً لمساعدة لبنان».
(العربي الجديد)

فرنسا: احتفال محدود بالعيد الوطني

احتفلت فرنسا أمس، بشكل محدود، بيوم الباستيل (العيد الوطني)، وذلك من دون مشاركة الدبابات والجنود في العرض العسكري المعتاد في جادة الشانزليزيه، نظراً لتفشي جائحة كورونا. ووجّه الرئيس إيمانويل ماكرون، قبيل استعراضه جنوداً في ميدان كونكورد بعد عرض جوي نفّذته طائرات مقاتلة، تحية للعاملين في القطاع الصحي والقطاعات الأخرى، لافتاً إلى أن «الإخلاص والتفاني والتضامن التي ظهرت بقوة تستحق التقدير».
(رويترز)

12 قتيلاً في قتال بين أرمينيا وأذربيجان

تصاعد القتال، أمس الثلاثاء، بين القوات الأرمينية والأذرية على الحدود بين بلديهما، والذي بدأ يوم الأحد الماضي، حيث أعلنت أذربيجان مقتل 7 جنود إضافيين، ليرتفع عدد قتلاها إلى 11، فيما قالت أرمينيا إنها فقدت جنديين. ويعد القتال الحالي حول منطقة ناغورنو قره باخ الأخطر منذ عام 2016، وبدأ بعد تبادل قوات البلدين إطلاق النار في القسم الشمالي من حدودهما.
(أسوشييتد برس)

زعيم كتالوني يطالب مدريد بالتحقيق في مزاعم تجسس

طالب رئيس برلمان كتالونيا، روجر توريبنت (الصورة)، أمس، مدريد بفتح تحقيق في التقارير الصحافية التي تفيد بتعرض هاتفه للتجسس من قبل أجهزة الأمن الإسبانية. وقال توريبنت، أحد الداعمين لانفصال كتالونيا، إن التقارير «تثبت أن الدولة الإسبانية تتجسس على خصومها السياسيين»، مطالبا بإجراء تحقيق.
(أسوشييتد برس)

محاكمة قيادي مالي متطرف في لاهاي

بدأت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي محاكمة الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود، القيادي في جماعة «أنصار الدين» المتطرفة، والمتهم بقيادة شرطة نظام إسلامي متطرف في مدينة تمبكتو في مالي، بعد اجتياح تنظيم «القاعدة» لها عام 2012. ويواجه أغ محمود تهماً بالتورط في جرائم تشمل الاغتصاب والتعذيب والزواج القسري والاسترقاق الجنسي. وقال القاضي انطوان كيسيا مبي ميندوا «إن الحسن مارس هذه السلطات والمهام بشكل يومي داخل الشرطة الإسلامية».
(أسوشييتد برس)

متابعة

فضّ اعتصام دارفور: استنساخ مجزرة الخرطوم

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بكلفة 9 قتلى وعشرات الجرحى، استعادت منطقة فتابرنو في ولاية شمال دارفور، ذاكرة اعتصام محيط قيادة الجيش السوداني في الخرطوم، العام الماضي، بعدما هاجمت مليشيات مسلحة مساء الأحد الماضي الاعتصام الذي ينظمه الأهالي في المنطقة منذ أسبوع، للمطالبة بالأمن والاستقرار، وتوفير الخدمات. وترافق الهجوم مع إعلان حال الطوارئ في شمال دارفور، وسط صمت للحكومة الانتقالية السودانية، التي كانت وعدت بمعالجة مطالب المعتصمين. ولا تتوقف المقارنة بين فض اعتصام محيط الجيش واعتصام فتابرنو في وقوع ضحايا ومصابين وحسب، لكنهما يتشابهان حتى في الحديث الحكومي عن مجهولية الجهات التي هاجمت الاعتصام، من دون تسمية أي منها. وبدا اعتصام أهالي فتابرنو الأسبوع الماضي ضمن حملة اعتصامات شملت عدداً من المناطق السودانية مثل نيرتتي بولاية وسط دارفور، ومنطقة سوبا الأرضي في الخرطوم، وغيرهما. وجاء فض الاعتصام، قبل وقت قصير من تسجيل تقدم في المفاوضات التي تجرى بين الحكومة والحركات المسلحة، ومنها 3 حركات رئيسية تقاتل في دارفور. وقالت لجنة الأطباء المركزية في السودان، أمس، إن الإحصائيات الأولية المتواترة من المنطقة تشير إلى سقوط 9 شهداء وإصابة 14 آخرين جراء فض الاعتصام»، لافتة إلى أن «كل الضحايا سقطوا باستخدام الرصاص الحي، بواسطة المهاجمين الذين تورطوا في فض الاعتصام بغياب الأجهزة الأمنية».

ومع صمت حكومي مركزي، آثر رئيس الوزراء عبد الله حمدوك التغريد عبر «تويتر»، معتبراً أنه «مع وقوع حوادث مثل حادثي فتابرنو وكتم، تصبح هنالك حاجة ماسة وعاجلة لتحقيق السلام واتباع النهج المؤسسي القائم على المساءلة في إطار سيادة حكم القانون». من جهتها، أعلنت حكومة شمال دارفور الطوارئ في جميع أنحاء الولاية اعتباراً من أول من أمس، متعهدة بملاحقة المشتبه في تورطهم بفضّ الاعتصام، وبأحداث مدينة كتم التي سبقت الفضّ بيوم. وقررت السلطات كذلك إرسال مزيد من القوات إلى فتابرنو وكتم ومحليتي كبكابية والسريف.

واتهمت حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد محمد نور، مليشيات الجنجويد بارتكاب مجزرة فتابرنو التي تضمنت إحراق المنطقة والسوق بالكامل ونهب ممتلكات المدنيين، منتقدة عدم تدخل القوات الحكومية، ما «يؤكد التنسيق التام بينها وبين الجنجويد». وأبدى تجمع المهنيين السودانيين، أسفه لوقوع المجزرة التي «تعمل بضرورة بسط الأمن في الولايات وإنهاء فوضى السلاح والمليشيات».

سقط 9 قتلى وعشرات الجرحى (محمود حجيج/ الأناضول)

خاص

محاولة للحفاظ على المكتسبات
ظريف يتحضر لزيارة بغداد

بغداد ـ **عادل النواب**

أكدت مصادر دبلوماسية عراقية رفيعة، أمس الثلاثاء، أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يعتزم القيام بزيارة قريبة إلى بغداد، يلتقي خلالها الرئاسات الثلاث، لبحث جملة من الملفات بين البلدين. وتعد زيارة ظريف المرتقبة الأولى من نوعها لمسؤول إيراني رفيع إلى العراق في ظل حكومة مصطفى الكاظمي، ويبدو أن هدفها الأساسي الحفاظ على امتيازات اقتصادية وتجارية لإيران، وبلورة رؤية إيرانية للتواصل مع الكاظمي.

وأكدت مصادر في لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان العراقي لـ«العربي الجديد»، أن وزارة الخارجية تستعد لاستقبال ضيف رفيع في بغداد خلال الأيام المقبلة. بدوره، أكد مسؤول رفيع في الخارجية أن هناك زيارة مرتقبة الأسبوع المقبل لظريف إلى بغداد يلتقي خلالها نظيره العراقي فؤاد حسين والكاظمي ورئيس الجمهورية برهم صالح والجانب السعودي خلال عمله كرئيس لجهاز الاستخبارات». وتعليقاً على ذلك، رأى النائب العراقي مختار الموسوي، أن «أي محاولة سيكون مصيرها الفشل، لأن حكومة الكاظمي تحسب على المحور الأميركي، وهو ما يعتقده كبار القادة الإيرانيين». ويضيف أن «لا مبادرات أميركية أيضاً للتهدئة مع طهران حالياً، وهو ما تدور السعودية في فلكه».

في المقابل، اعتبر مراقبون أن زيارة ظريف ستشكل بداية وضوح في التعامل الإيراني مع حكومة الكاظمي. وقال الخبير السياسي العراقي محمد التميمي، لـ«العربي الجديد»، إن «مصالح وملفات مهمة لكل من الكاظمي والجانب الإيراني سيحاول الطرفان التوصل إلى حلول بشأنها، إذ يعي الكاظمي أن ملف التصعيد مع الفصائل المسلحة العراقية التي تدين بالولاء لإيران، لا يمكن السيطرة عليه سوى من الإيرانيين، الذين يريدون من جهتهم من الكاظمي الإبقاء على مكاسب اقتصادية وتجارية وحتى سياسية».

متابعة

إيران تهاجم «الدور التخريبي» للتحالف في اليمن

واصل الحوثيون وإيران أمس الثلاثاء، كيل الاتهامات للتحالف السعودي الإماراتي الذي تقوده الرياض، فيما تددت الأمم المتحدة بهجوم للتحالف

طهران، عدن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي شهد فيه الصراع اليمني تصعيداً ملحوظاً أخيراً بين جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) والتحالف السعودي الإماراتي، تواصلت الاتهامات أمس، ولا سيما من قبل الحوثيين وحليفتهم إيران، للتحالف الذي تقوده الرياض.

ورفض المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، أمس الثلاثاء، الاتهامات التي وجهها الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف الحجرف، الإثنين، لبلاده بالتدخل في شأن اليمني، وتزويد الحوثيين بالأسلحة. واعتبر موسوي اتهامات الحجرف لإيران حول اليمن «لا أساس لها من الصحة»، داعياً إياه إلى «التركيز على ضرورة وقف هجمات تحالف المعتدين على النساء والأطفال اليمنيين وحل الأزمة اليمنية عبر الحوار اليمني ـ اليمني، بدلاً من الاستمرار في الإسقاطات والمزاعم الباطلة لظريف آخر الأوضاع السياسية والميدانية في اليمن وآفاق حلّ الأزمة، مؤكداً على «مواصلة الجهود لتحقيق السلام».

واتهم موسوي هذه الأطراف بـ«منع إيصال الغذاء والوقود والأدوية إلى اليمنيين لمواجهة تفشي وباء كورونا»، قائلاً إنّ السعودية وحكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، التي وصفها بأنها «مستقيلة»، اتخذتا «موقفاً منافقاً» من مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس لوقف الاشتباكات والحروب في العالم بما فيه اليمن. واتهم هذه الأطراف بـ«مواصلة القصف الوحشي رغم الهدنة المزعومة».

في الأثناء، اعتلت الخارجية الإيرانية في بيان أن وزير الخارجية محمد جواد ظريف، (أجرى (أمس) الثلاثاء مباحثات عبر الفيديو كونفرانس مع وزير خارجية سلوفينيا الإنقاذ الوطني اليمنية هشام شرف عبد الله (حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً) حول آخر التطورات في المنطقة واليمن». وأكد ظريف أن إيران «تؤكد دوماً أنّ الحل الوحيد للأزمة اليمنية هو سياسي»، مضيفاً أن «الطريق الوحيد لاستتباب الاستقرار في اليمن هو الحفاظ على وحدة ترابه، والوحدة بين الأحزاب اليمنية والحوارات السياسية الشاملة بين مختلف الفصائل لتشكيل حكومة موحدة وشاملة». واتهم ظريف التحالف السعودي الإماراتي بـ«توقيف السفن التي تحمل المواد الغذائية والوقود في ظروف تفشي كورونا والحصار الظالم على اليمن أمر غير مقبول».

من جهته، عرض وزير خارجية الحوثيين، لظريف آخر الأوضاع السياسية والميدانية في اليمن وآفاق حلّ الأزمة، مؤكداً على «مواصلة الجهود لتحقيق السلام».

إلى ذلك، وقبيل أن يعقد مجلس الأمن الدولي في نيويورك أمس الثلاثاء أول اجتماع رسمي له منذ ثلاثة أشهر، أي منذ بدء العمل بالتباعد الاجتماعي بسبب جائحة كورونا، لتجديد التفويض لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في اليمن لعام إضافي، كان الحوثيون يتحدثون أمس عن خروقات عدة لـ«التحالف العربي» لاتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة. وقالت وكالة «سبأ» بنسختها التي يديرها الحوثيون إن «قوى العدوان واصلت خرق اتفاق وقف إطلاق النار بمحافظة الحديدة، فيما شنّ الطيران 27 غارة على أربع محافظات خلال الـ 24 ساعة الماضية».

ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري قوله إنّ «قوى العدوان ارتكبت 86 خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار». وأفاد كذلك بأنّ طيران التحالف «شنّ غارة على منطقة بني حسن بمديرية عبس بمحافظة حجة، وغارة على مديرية خَب والشعف بمحافظة الجوف»، مشيراً كذلك إلى أنّ طيران التحالف «شنّ 25 غارة على مديريات مجزر والعبدية وماهلية بمحافظة مأرب ومديرية ناطع في محافظة البيضاء». ويأتي ذلك بعدما شهد يوم الإثنين تصعيداً عسكرياً كبيراً بين الحوثيين والتحالف.

من جهتها، كشفت الأمم المتحدة مساء الإثنين، عن مقتل قرابة 1000 مدني جراء النزاع في اليمن، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي. وفي أول تعليق على الهجوم الجوي الذي أقرّ به التحالف السعودي الإماراتي الإثنين، ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، أنّ الغارة الجوية في منطقة الوشحة بمحافظة حجة، شمالي غرب البلاد الأحد، أسفرت عن مقتل 7 أطفال وامرأتين وإصابة طفلين وامرأتين. ونددت منسقة الشؤون الإنسانية بالمدنيين، ليز غراندي، بالهجوم، وقالت إنه «من غير المفهوم أنه في وسط جائحة كورونا، وعندما تكون خيارات وقف إطلاق النار على الطاولة، يستمر قتل المدنيين في اليمن».

من جهة أخرى، اختطف مسلحون قبليون 9 جنود من قوات مدعومة إماراتياً في الساحل الغربي لليمن. وقال مصدر عسكري حكومي لوكالة «الأناضول» أمس، إنّ «قبائل الصبيحة غربي اليمن، اختطفت الإثنين 9 جنود من قوات المقاومة الوطنية التي يقودها طارق صالح، في الساحل الغربي لليمن». وأشار إلى أن «العملية جاءت رداً على اعتقال قوات طارق صالح، اثنين من أبناء هذه القبائل بتهمة التجسس»، دون مزيد من التفاصيل.

> قبائل يمنية تختطف تسعة جنود من قوات مدعومة إماراتياً

الغلاف

تعيد تونس، مع الأزمة المستجدة حول الحكومة، إنتاج المعضلة ذاتها التي تواجهها منذ 2011، والتي تؤكد هشاشة لدى جميع الأطراف في أسلوب الحكم، وإدارة عملية الانتقال الديمقراطي

تونس أكثر من أزمة حكومة

العثرات في طريق الانتقال الديمقراطي تكبر

تونس ـ **وليد التليلي**

دخلت تونس أزمةً سياسية جديدة، عنوانُها هذه المرة مصير حكومة إلياس الفخفاخ، بعدما اختارت حركة «النهضة» التخلي عنه، وإعلانها أول من أمس الإثنين قرارها تكليف رئيسها، ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، إجراء مشاورات مع رئيس الجمهورية قيس سعيّد ورؤساء الأحزاب للاتفاق على «بلورة حلٍّ يفضي إلى مشهدٍ حكومي بديل، ويُمكّن الخروج من الأزمة». لكن دفع «النهضة» باتجاه استبدال الفخفاخ، بعدما تعثر الاتفاق معه على توسيع الائتلاف الحكومي، فضلاً عن بروز شبهة تضارب المصالح التي تلاحق الأخير إثر كشف امتلاكه لأسهم في شركة عقدت صفقات مع دوائر رسمية، اصطدم باعتراض الرئيس التونسي فضلاً عن إعلان الفخفاخ نيته إجراء تغيير وزاري، ذهب البعض إلى أنه سيتضمن إقصاء وزراء «النهضة».

وتبدو مخارج الأزمة الراهنة غير واضحة، بسبب توازن القوى برلمانياً وحكومياً وعجز الأطراف المتنافسة عن حسم الموقف لأي منها. كما أن التطورات الأخيرة، وعلى الرغم من كونها ليست بجديدة على المشهد السياسي التونسي في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن تسارعها والظروف المحيطة بها تجعلان من منسوب الخطر مرتفعاً بما يضع تونس في مواجهة أصعب أيامها وذلك لأسباب متعددة. أولها الوضع العام في تونس، في ضوء ارتفاع منسوب الاحتجاجات الاجتماعية، خصوصاً في الجنوب، وتفاقم الأزمة الاقتصادية ما بعد فيروس كورونا وإمكانية فقدان كثيرين لمواطن شغلهم وإغلاق مؤسسات اقتصادية وارتفاع المديونية. ويضاف إلى كل ذلك تأزم الأوضاع الإقليمية وتدهور الأمن في ليبيا، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات اقتصادية وأمنية على تونس. والأهم في كل ذلك ما كان يمكن رصده في الآونة الأخيرة من زيادة شهية الأطراف الخارجية التي تريد إسقاط التجربة التونسية بأي ثمن، وتجد في تأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية منفذاً لها وظرفاً مواتياً لزيادة ضرباتها، خصوصاً أنه يوجد في الداخل التونسي من يتقاطع معها في الأهداف ويتبنى مبدأ الإقصاء السياسي على الرغم من خطورته واستحالته. كذلك فإنه بدخول الاتحاد العام للشغل والرئاسة التونسية على خط الأزمة، يفقد التونسيون ملجأ كان متاحاً لفض خلافاتهم على طاولة الحوار، في وقت يحتاج فيه الخطاب السياسي المتشنج إلى ترشيد وتهدئة من قبل وسطاء محايدين.

وتفاعلت الأزمة خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية، بعدما رد سعيّد على قرار «النهضة» أول من أمس، بإعلان رفضه التشاور حول التغيير الحكومي، دافعاً الجميع للتوجه إلى البرلمان، بتأكيده «تمسكه الكامل بالدستور»، وأنه «لن يقبل بأي مشاورات تتعلق بتشكيل حكومة جديدة ما دامت الحالية قائمة وكاملة الصلاحيات». وذكّر الرئيس التونسي بأن «المشاورات لا يمكن أن تحصل، إلا إذا قدّم رئيس الحكومة استقالته، أو سحبت الأغلبية المطلقة بمجلس نواب الشعب (البرلمان) الثقة منه»، وهو يعلم أن أيّ طرفٍ لا يملك الحسم في البرلمان، ما سيقود بالضرورة إلى تعميق الأزمة.

وعلى الرغم من ردّه على «النهضة»، إلا أن موقف الرئيس التونسي لا يزال غامضاً، لأنه اقتصر على الشقّ القانوني والدستوري، وأهمل الجانب السياسي، حيث يُفترض أن تكون مؤسسة الرئاسة جامعة ومحكّمة في الفصل بين الفرقاء، وأن يكون الرئيس ملجأً المختلفين. عوضاً عن ذلك، تخلى سعيّد بوضوح عن هذا الدور، مؤكداً أن الحكومة الحالية لا تزال كاملة الصلاحيات، على الرغم من شبهات «تضارب المصالح»، والتي ستضعف الفخفاخ سياسياً، حتى وإن برّأته التحقيقات. بدوره اختار الفخفاخ المواجهة، عبر إعلان نيته إجراء تعديل وزاري، لتبرز فرضية إخراج الحركة من الحكم، مع علمه أيضاً بأن هذا السيناريو لا يجدي، لا سياسياً ولا برلمانياً، وأنه حتى في هذه الحالة، فإن حكومته آيلة للسقوط عاجلاً أم آجلاً.

ويتكون الائتلاف الحكومي الاضطراري الذي ذهب إليه الجميع تفادياً لحل البرلمان وإعادة الانتخابات من كل من حركة النهضة (54 نائباً)، والكتلة الديمقراطية (38 نائباً من التيار الديمقراطي وحركة الشعب)، وحزب تحيا تونس (الذي يرأسه يوسف الشاهد بـ 11 نائباً) ونواب من كتلتي الإصلاح (16 نائباً) والمستقبل (9 نواب) ومن غير المنتمين لكتل(يمثلون حاليا 16 نائباً). بينما يعارض الحكومة كل من قلب تونس (حالياً لديه 27 نائباً بعد أن انشقت عنه كتلة الوطنية المكونة من 11 نائباً) وكتلة ائتلاف الكرامة (19 نائباً) وكتلة الحزب الدستوري الحر (16 نائباً).

وإذا ما قرر الفخفاخ فعلياً أن يزيح وزراء «النهضة» ويعرض ذلك على البرلمان، فإنه سيكون مضطرا للجوء إلى نواب الدستوري الحر وغير المنتمين، بما يحمله ذلك من تداعيات سياسية على أحزاب تصنف في خانة أحزاب الثورة. في المقابل، سيكون على «النهضة» وقلب تونس وائتلاف الكرامة، إذا ما قرروا سحب الثقة من الحكومة الفخفاخ، أن يبحثوا عن مساندين لهم في غير المنتمين ومن بين كتلتي الإصلاح والمستقبل. وبموجب المادة 97 من الدستور التونسي، يشترط لسحب الثقة من الحكومة موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس (أي 109 أصوات من أصل 217، وتقديم مرشح بديل لرئيس الحكومة يُصادَق على ترشيحه في نفس التصويت، ويتمّ تكليفه من قبل رئيس الجمهورية بتكوين حكومة طبق أحكام الفصل 89. وتتجدد سيناريوهات أزمات الحكم في تونس بالطريقة نفسها تقريباً بين فترة وأخرى، مع تبدل فقط في المحركات والدوافع، وفي الأسماء. ويذكر التونسيون أزمة إبعاد رئيس الحكومة الأسبق الحبيب الصيد، التي حُسمت في اللحظات الأخيرة داخل البرلمان، ثم أزمة حكومة يوسف الشاهد، واليوم أزمة حكومة الفخفاخ. ويعكس هذا الواقع هشاشة كبيرة في أسلوب الحكم وتقاسم السلطات بين القوى السياسية، خصوصاً في النظام الانتخابي، وربما في السياسي ككل، حيث تفرز بعد كل انتخابات فسيفساء من الكتل البرلمانية التي تعطل بعضها بعضاً، كما تفرز تنافساً بين مؤسسات الدولة، الرئاسة والحكومة والبرلمان، وصراع تموقع مستمر وتنازع على الحكم وإدارة البلاد. ويحصل ذلك في مناخ من عدم الثقة بين الأطراف السياسية، وبقايا صراعات أيديولوجية قديمة، أهملت في طريقها ملفات الثورة المهمة واستحقاقات التونسيين، الذين ثاروا من أجلها، ما يدفع إلى التساؤل حول الأسباب العميقة للفشل المتكرر للحكومات المتعاقبة. وتعليقاً على ذلك، رأى الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، أن أغلب حكومات تونس ما بعد الثورة، تشكلت من النخب المنتمية للمعارضة، وأثبتت أنها لم تكن مهيأة لقيادة البلاد وتسيير الدولة، مبيناً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تونس بعد الثورة «كانت في حالة وهن، ولم تحظ بمن نجح في إعادة تسييرها بروح جديدة، وسياسة تنمية مختلفة».

وأوضح الشابي أن «النخبة السياسية، في مختلف الحكومات، فشلت في هذا التحدي، لأن أغلبها كان معارضاً لنظام زين العابدين بن علي من موقع المقاومة الديمقراطية، وليس من باب الاستعداد للحكم وفق برامج ورؤيا واضحة». وبرأيه، أنه حتى بالنسبة إلى عملية الانتقال الديمقراطي، فإنها «تفترض التنافس على الحكم، وتعزيز الاتفاقات بين الجميع، إلا أن التوافق لم يحصل». ونتيجة ذلك، تحدث الأمين العام للحزب الجمهوري عن «سؤال يعود في كلّ مرة، وهو هل الديمقراطية التونسية يجب أن تكون جامعةً وتستوعب جميع الأطياف، ويجري التنافس داخلها على إدارة الدولة، أم هي ديمقراطية إقصائية تقوم على تيار دون آخر»، مؤكداً أن هذا الأمر لم يتمّ البت فيه، على الرغم من حسمه دستورياً، ووضع الأطر القانونية له، وعلاقة الأفراد ببعضهم وبالدولة». أما الواقع، فإنه عملياً يشير بحسب الشابي إلى «العودة بعد كلّ انتخابات إلى الصراع ذاته»، الذي لا يعتبره «أيديولوجياً، لأنه سيكون حينها أكثر وضوحاً، ومبنياً على رفض الآخر»، واصفاً الإقصاء الحالي بـ«التهريج والبحث عن الإثارة، ما جعل جلّ الحكومات المتعاقبة تمر بظروف صعبة، وبحالات عدم استقرار كانت تحتاجه كي تنجح». واعتبر الشابي أن «هناك معادلة ضرورية، ما لم يقبل بها جميع الأطراف فسيبقى الانتقال السياسي رهينة التقلبات»، موضحاً أنه «بالنظر إلى موازين القوى والمشهد الانتخابي، تستحيل إدارة البلاد، من دون شراكة النهضة، لأنها القوة الكبرى». ودعا المسؤول الحزبي إلى ضرورة التعامل مع حركة «النهضة»، كـ«شريكٍ سياسي، وليس كعدو، وأن تلتقي معها باقي الأحزاب»، منتقداً الخطاب السائد حالياً، وهو «خطاب تبرؤ لا يؤسس للاستقرار». وفي ما يتعلق بـ«النهضة»، اعتبر أنه «لا بد أن تدرك الحركة أنها شريك أساسي في الحكم، لكنها ليست وحدها فيه، ولا يمكنها تسيير البلاد بمفردها أو وفق مزاجها، وهي قد فشلت في ذلك عام 2012، عندما حكمت وأصرت على تجاهل عدد من الحقائق، مزهوة بكونها الحزب الأول في تونس».

واعتبر الشابي أن «حسابات النهضة تتمثل في رغبتها في السيطرة على الحكم، ومحاولة إظهار نفسها بأنها مستهدفة، وأنه إذا ما خرجت من الحكم، فسيتم الانقلاب عليها وهضم حقوقها»، مشيراً إلى «السيناريو المصري الذي يلقي بظلاله على مخاوف الحركة». لكنه أكد أن مصداقية الحركة، وكذلك مصداقية الأحزاب الأخرى، في الميزان. ولمّح إلى وجود خطاب مزدوج لدى «النهضة»، فهي «من جهة، تريد إقالة الفخفاخ لتضارب المصالح، ومن جهة أخرى تريد التحالف مع قلب تونس الذي يواجه رئيسه قضايا تحقيق في الفساد، ما سيؤدي إلى خسارتها نقاطا وفقدانها جزءا من رصيدها من انتخابات إلى أخرى»، وهو ما يسري على بقية الأطراف. وقال الشابي إن «تونس أمام مأزق خطير، وانفلات في العمل النيابي والسياسي، وتعطل لنشاط السلطة التنفيذية»، وهو واقع يستحيل استمراره، فالتنمية الداخلية معطلة والحدود مغلقة، بينما تخلت الدولة عن المناطق الحدودية». ورأى أن «السياسة الحالية هي كسر عظام، لكنها كسر عظام للدولة التونسية».

من جهته، رأى المحلل السياسي التونسي قاسم الغربي، أن حركة «النهضة» لم تعد تطالب بتوسيع قاعدة الحكومة فحسب، بل بتغيير رئيسها، وذلك نظراً لرغبتها الدائمة في إدخال حزب قلب تونس للحكم لضمان حليف لها، وإحداث توازن مقابل التيار الديمقراطي وحركة الشعب». وأوضح الغربي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «في ظلّ ملف تضارب المصالح، وهو يبدو صحيحاً، تحاول الحركة استباق الضغط، في اتجاه أن يكون رئيس الحكومة المقبل من اختيارها هي ووقلب تونس». وأكد أنه بغضّ النظر عن رفض رئيس الجمهورية المشاورات، إلا أنه يبدو أن اتصالات سابقة جرت حول المسألة، وأن الرئيس لم يبد رفضاً للتغيير، لكنه كان واضحاً بأنه يريده بإطار قانوني ودون تفاوض في الغرف المغلقة، وهو ما لا يشكل رسالة طمأنة للفخفاخ على عكس ما فسّره البعض. وأقرّ المحلل السياسي أن رئيس الجمهورية «قد يكون تمسك حتى اللحظة الأخيرة بالفخفاخ، لكن التقارير تؤكد تضارب المصالح، ما يشكل ضربة للرئيس نفسه، ويجعله غير بعيد عن طرح التغيير، لكن بأسلوب مختلف عن النهضة». أما عن أسباب عدم صمود غالبية الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، فاعتبر الغربي أنه بالإمكان تبرير ذلك بنقص التجربة السياسية لمعظم الأطراف والأحزاب التي أمسكت بالسلطة، منذ الانتخابات التشريعية في العام 2011، إلا أن الحقيقة هي أن جميع هذه الأطراف، بما فيها النهضة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب، لا تملك أي رؤيا أو برنامج للحكم».

وحول السيناريوهات المنتظرة، رأى أستاذ القانون الدستوري عبد الرزاق المختار، أن الوضع مفتوح على كل السيناريوهات، فالنهضة فتحت المواجهة مع رئيس الحكومة الذي يبدو أن الرئيس مال لصفّه». واعتبر المختار في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن من سيحدد إيقاع المواجهة، هو رئيس الجمهورية»، متحدثاً عن «مرحلة كسر عظم من الناحية السياسية، سيدفع أحد الأطراف ثمنها السياسي». ورأى المختار أن «المنظومة الانتخابية بعد العام 2011، أنتجت حكومات غير قابلة للحكم، من دون أن تفرز أغلبيات قوية، ما جعلها منظومة ولاّدة للأزمات». وبالنسبة إليه، فإن «ظهور الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي قد يكشف عن معادلة جديدة»، متحدثاً عن فرضية «الاتجاه نحو إخراج بالقوة للنهضة من الحكم، وبناء تحالفاتٍ على قاعدة حسابات غير معلومة». ووصف الخبير الدستوري هذا السيناريو بـ«الغبي والخطير، والذي لن يفرز أي رابح، بل سيعمق الأزمة، ويدفع البلاد، إما إلى انتخابات مبكرة، أو إلى المجهول سياسياً».

يترقب التونسيون المسار الذي ستسلكه الأزمة (Getty)

يدرك الفخفاخ أن محاولة إخراج النهضة من الحكم، لن تجدي

تبدو مخارج الأزمة الراهنة في تونس غير واضحة

الفخفاخ: البلاد لا تحتمل المناورات

قال رئيس الحكومة التونسي، إلياس الفخفاخ (الصورة)، أمس الثلاثاء، عقب اجتماعه بالأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي ورئيس اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول ورئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصّيد البحري عبد المجيد الزار، إن البلاد لم تعد تحتمل مزيداً من الإرباك والمناورات السياسية. وشدّد على أن الوضع الدقيق يقتضي من الجميع تغليب المصلحة العليا للوطن لإنقاذ الدولة.

اتحاد الشغل «غير معني»

قال المتحدث الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل، سامي الطاهري، لوكالة الأنباء التونسية (وات)، أمس الثلاثاء، إن «الاتحاد غير معني بأية مشاورات لتشكيل حكومة جديدة طالما أن الحكومة الحالية قائمة». واعتبر أن «الوضع الحالي يحتم على حركة النهضة وحلفائها الاحتكام إلى القانون إذا أرادوا إطاحة الحكومة».

خاص

سد النهضة: 9 قضايا تفشل المفاوضات

نقاط فنية وقانونية جوهرية لا تزال عالقة

لا يزال إهدار الوقت السمة الأبرز للمفاوضات بشأن سدّ النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا، إذ انتهت المفاوضات الأخيرة من دون تحقيق أي تقدم ملموس، في ظلّ بقاء نقاط أساسية؛ فنية وقانونية، عالقة، فيما تتجه الأنظار إلى القمة الأفريقية المصغرة المرتقبة في الأيام المقبلة

لم تشهد المفاوضات حلحلة لأي قضية أساسية بشأن السد (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

اختتمت مساء أول من أمس الإثنين المفاوضات الفنية والقانونية حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، على تقدّم ضعيف في تبادل وجهات النظر، وإهدار مزيد من الوقت، من دون تحقيق حلحلة لأي قضية أساسية. وكالجولات التفاوضية السابقة، تباينت ردود الفعل الرسمية من الدول الثلاث أطراف المفاوضات، فأكدت مصر على خطورة استمرار الأزمة من دون حلّ، ورفضها بدء الملء الأول للسد من دون توافق، وتحدث وزير خارجيتها سامح شكري مجدداً عن الجهود التي تبذلها مصر لاستصدار قرار من مجلس الأمن لضمان حقوقها. من جانبهم، تحدث المسؤولون السودانيون وعلى رأسهم وزير الري ياسر عباس، بلهجة لا تخلو من التفاؤل بالاقتراب من التوصّل إلى اتفاق مع الاعتراف باستمرار الخلافات حول قضايا أساسية، بينما التزمت إثيوبيا الصمت التام بعد نفي رسمي مقتضب من وزير خارجيتها جيدو أندراجاشيو للشائعات التي ترددت في وسائل إعلام محلية عن بدء الملء فعلياً للسد منذ 8 يوليو/تموز الحالي.

فعلى المستوى الفني، وبحسب مصادر دبلوماسية وفنية مصرية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، ما زالت هناك خمس قضايا أساسية عالقة تتعسف فيها إثيوبيا مع مصر والسودان وهي: عدم وضوح برنامج الملء المستمر والدائم للسدّ، وحجم التدفق اليومي من السد والذي سيصل إلى سد الروصيرص بالسودان حتى لا تتأثر السلامة الإنشائية للأخير، إذ تتمسك الخرطوم بأن يكون التغير في حدود 250 مليون متر مكعب وتقترح أديس أبابا 350 مليوناً. فضلاً عن عدم الاتفاق حتى الآن على حجم التدفق العام في فترات الجفاف والجفاف الممتد والذي تقترح مصر أن يكون 37 مليار متر مكعب كرقم وسط بين ما تطالب به إثيوبيا وهو 32 مليار، وما كانت تطالب به مصر وهو 40 مليار متر مكعب، على أن يُترك الرقم الخاص بأوقات عدم الملء والرخاء لآلية التنسيق بين الدول الثلاث، وعدم تقديم إثيوبيا خطتها للاستخدامات الخاصة بالمياه سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرها. وأخيراً ضرورة الاتفاق على معايير قياس امتلاء سد النهضة وسد السرج الاحتياطي المجاور مجتمعين، والربط بينهما وبين سد الروصيرص والسد العالي، وهي مسألة تراها مصر ضرورية، في حين تراها إثيوبيا مدخلاً للربط بين السدود وهو ما ترفضه.

وسبق أن قدمت مصر مصفوفة توضح أنّ التدابير التي تضمنتها مسودة اتفاق واشنطن التي وقعت عليها مصر منفردة نهاية فبراير/شباط الماضي، تبقي منسوب المياه، إذا توافرت كل حالات الاستثناء من جفاف وتمرير لأعلى نسبة مطلوبة من المياه، عند 605 أمتار تقريباً، علماً بأنّ نقطة الجفاف النظرية هي 603 أمتار. وأوضحت المصفوفة أيضاً أنّ تمرير كمية تتراوح بين 37 مليار متر و38 مليار متر مكعب في أوقات الجفاف ستبقي السد ممتلئاً بكمية تصل إلى 23 مليار متر مكعب، وهو ما يكفي تماماً لتوليد الطاقة المطلوبة، إذا كان بالفعل توليد الطاقة هو الهدف الأول من إنشاء سد بهذه الضخامة، وهو الأمر الذي غدا محل شك كبير من المصريين والسودانيين، دفعهم للمطالبة بخريطة استخدام التصرفات.

أمّا القضايا القانونية التي ما زالت عالقة فهي أربع؛ أولها عدم التوافق الكامل على مدى إلزامية الاتفاقية التي سيتم توقيعها، وثانيها عدم التوافق على آلية فض المنازعات التي ستنشأ مستقبلاً حول تشغيل السد والملء، وثالثها رغبة إثيوبيا في تحويل الاتفاقية إلى اتفاق للمحاصصة في مياه النيل وإلغاء اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، ورابعها وأحدثها، رغبة إثيوبيا في انتزاع موافقة مصر والسودان على إقامتها مشروعات مائية أخرى على مجرى النيل الأزرق وتطبيق القواعد الاسترشادية الخاصة بسد النهضة عليها، الأمر الذي ترفضه مصر نهائياً.

وبذلك، ستتضمن التقارير الثلاثة التي سترفعها خلال ساعات الدول الثلاث إلى رئيس جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي سيريل رامافوزا وأعضاء هيئة مكتب الاتحاد ومفوضيته، مقترحات كل منها بشأن تسع قضايا؛ خمس فنية وأربع قانونية، يجب التوصل إلى حلول لها قبل توقيع أي اتفاق. مع تأكيد مصر والسودان رفضهما المطلق لفكرة تأجيل حسم بعض القضايا بحجة ضرورة الإسراع في الملء الأول للسد لتحقيق مصلحة الجميع، استناداً إلى المؤشرات المتوافرة لدى جميع الأطراف الآن والتي تؤكد أنّ معدلات فيضان النيل حالياً هي الأعلى منذ ثلاثة وعشرين عاماً تقريباً، وأنّ منسوب المياه في بحيرة تانا بإثيوبيا وبحيرة ناصر بأسوان هو الأعلى منذ أكثر من عقدين، وبالتالي تقليل الأضرار المحتملة على مصر.

ووفقاً للمصادر، فإنه إذا ما جاز وصف تطور النقاشات حول بعض البنود في المفاوضات بأنه «تقدم»، فإنّ هناك نقطتين قانونيتين فقط شهدتا تقدماً محدوداً، من دون تحقيق اتفاق نهائي، هما الخاصتان بمدى إلزامية الاتفاقية والآلية التي سيتم الاتفاق عليها لفض المنازعات.

فبعدما كانت إثيوبيا تصرّ على أن تكون الاتفاقية مجرّد نصوص بقواعد «استرشادية» متمسكة بالتفسير الضيق المباشر لنصوص اتفاق المبادئ الموقع في مارس/آذار 2015، أبدت مرونة في اعتبار أن الاتفاقية تتضمن شرطاً للتفاوض الملزم بين الأطراف الثلاثة عند نشوب نزاع بينها حول أي من البنود المنصوص عليها، ولكن في المقابل تمسكت بأن تكون آلية فض المنازعات حال فشل «التفاوض الملزم» سياسية وليست تحكيمية ولا قانونية، بحيث يحددها رؤساء الدول أو يتم اختيار جهة إقليمية (تقترح الاتحاد الأفريقي) لأداء هذا الدور.

وأكد حديث المصادر عن هذا التوجه الإثيوبي ما سبق أن كشفه مصدر إثيوبي لـ«العربي الجديد» في 6 يوليو/تموز الحالي، من أنّ هناك مجموعة من الخطوط الحمراء التي لا يمكن للمفاوضين الإثيوبيين تجاوزها في المرحلة الحالية، أبرزها أن يكون الاتفاق الذي ستتوصل له المفاوضات ملزماً. وكشف عن عقد أبي أحمد اجتماعات عديدة أخيراً بمقر الحكومة مع مجموعة من الخبراء القانونيين الإثيوبيين والأفارقة والعاملين بالاتحاد الأفريقي والمحاكم المنبثقة منه، حيث تلقى قائمة من النصائح أبرزها الحذر من أي بند يضفي الطبيعة الإلزامية على الاتفاق، لافتاً إلى أنّ النصائح القانونية أوصت باتباع سياسة النفس الطويل في التفاوض مع استمرار الاعتراض على أمر آخر إلى جانب الإلزام، وهو ذكر أي لجنة أو هيئة دولية دائمة أو تشكل خصيصاً بغرض فض النزاع القانوني بين إثيوبيا ومصر والسودان، وفي النهاية يتم اقتراح اللجوء إلى الاتحاد الأفريقي لتسوية الخلافات سياسياً وليس قانونياً.

إزاء المقترح الإثيوبي، تقدّمت مصر بمقترح آخر يتمسك بأن يكون الاتفاق ملزماً بذاته من دون إعادة للتفاوض، وأن يتم اختيار جهة دولية أو هيئة مكونة من ثلاثة أطراف، تختار كل دولة إحداها، لتصبح بمثابة هيئة تحكيم دائمة لحل النزاعات. أما السودان، فيرى أنه لا فارق كبيراً بين أن يكون الاتفاق ملزماً وبين أن يحيل إلى تفاوض ملزم، لكنه في المقابل يفضل تعيين جهة تحكيم دولية دائمة لحل المشاكل التي تترتب على التنفيذ أو بوساطة ملزمة للجميع، ولكن بشروط مختلفة عن التعقيدات المذكورة في اتفاق المبادئ.

وعلى الرغم من تعقّد الموقف فنياً وقانونياً؛ أشارت المصادر الدبلوماسية المصرية إلى «حصول القاهرة على تطمينات أميركية وفرنسية وصينية بحتمية التوصل إلى اتفاق ملزم يحل جميع المشاكل العالقة»، كاشفةً عن اتصالات جرت خلال اليومين الماضيين بين مسؤولين استخباراتيين ودبلوماسيين بمصر والسودان وبعض دول مجلس الأمن الأفريقية والأوروبية، تمّ خلالها استعراض المشاكل الفنية والتأكيد على ضرورة حسم جميع القضايا على المستوى السياسي في القمة الأفريقية المصغرة المقبلة.

وبناء على تلك الاتصالات، هناك سيناريوهات عدة مطروحة للقمة التي لم يتقرر بعد موعدها ما إذا كانت ستعقد نهاية الأسبوع الحالي أو منتصف الأسبوع المقبل، إذ تتجه بعض الأصوات إلى أن تعدّ جنوب أفريقيا بصفتها رئيس الاتحاد الأفريقي، خلال أيام، تقريراً عن المشاكل محلّ الخلاف مصحوبة بتفريغ للحلول المقترحة من كل جانب لعرضها والتصويت عليها واتخاذ قرارات حاسمة بشأنها خلال القمة المصغرة. بينما تتجه أصوات أخرى إلى أن يتم عرض التقرير على القمة وتحديد الخطوط العريضة للاتفاق على ضوء المقترحات، على أن يخصص أسبوع آخر للصياغة بواسطة لجنة مصغرة تمثل فيها جميع الأطراف.

وأوضحت المصادر الدبلوماسية المصرية أنّ بعض البنود التي من المفترض أن تكون قد حُسمت، مثل قواعد الملء الأول، وحجم التدفق البيئي، والمبادئ التوجيهية للملء الأول، والقواعد العامة لإدارة فترات الجفاف، وقواعد سلامة السد والمساعدة في استمرار تشغيله، ودراسات التقييم، وموعد تطبيق تلك القواعد، ستُراجَع صياغاتها مرة أخرى لاتصالها بقضايا فنية لم تحسم بعد.

تطمينات أميركية فرنسية صينية لمصر بالتوصل لاتفاق ملزم

ارتفاع منسوب المياه

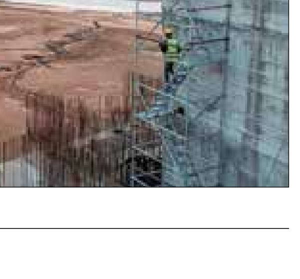

أظهرت صور أقمار صناعية جديدة ارتفاع منسوب المياه في البحيرة الواقعة خلف سدّ النهضة الإثيوبي. غير أنّ المحلل في مجموعة الأزمات الدولية، ويليام دافيسون، قال في حديث لوكالة «أسوشييتد برس»، أمس الثلاثاء، إنّ البحيرة المتضخمة، التي التقط القمر الصناعي «سنتينل -1» التابع لوكالة الفضاء الأوروبية صوراً لها في 9 يوليو/تموز الحالي، من المرجح أن تكون «زيادة طبيعية للمياه خلف السد» خلال موسم الأمطار الحالي.

ارتفعت وتيرة استهداف القوات الأفغانية (والي صوابون/Getty)

انسحاب القوات الأميركية من 5 قواعد

مرحلة ثانية من السلام الأفغاني

تمضي الولايات المتحدة و«طالبان» في تنفيذ بنود اتفاق الدوحة، بينما تركز الحركة هجماتها على القوات الأفغانية

دخل اتفاق السلام الموقع بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان» الأفغانية، مرحلته الثانية، بعد انقضاء 135 يوماً على توقيعه، أتمّت خلالها وزارة الدفاع الأميركية بموجبه، سحب جزء من قواتها المتمركزة في هذا البلد. ويخدم إعلان واشنطن على لسان المبعوث الأميركي إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، عن دخول المرحلة الثانية من الاتفاق، إدارة الرئيس دونالد ترامب، الذي كان تعهد في بداية حملته الانتخابية عام 2016، بسحب قوات بلاده كاملة من الأراضي الأفغانية، وهو التزام انتخابي تعثر مرات عدة، منها بضغطٍ من البنتاغون.

وبالإضافة إلى سحب القوات، فإنه لم يسجل مقتل أي جندي أميركي بهجمات لـ«طالبان» منذ توقيع الاتفاق. وفيما تواصل واشنطن تأكيد التزامها بالاتفاق، يبقى الحوار الأفغاني - الأفغاني أكثر تعقيداً، على الرغم من مضي ملف تبادل الأسرى والسجناء بين كابول و«طالبان» قدماً. ويعود التعقيد، لحجم الملفات التي سيطاولها هذا الحوار، وحجم الأطراف الأفغانية المشاركة فيه، وغياب الثقة بين الحكومة الأفغانية والحركة المسلحة. ويأتي ذلك فيما حيّدت «طالبان» القوات الأميركية من مرمى هجماتها، بينما كثفت منذ توقيع الاتفاق استهداف القوات الأفغانية. وتجلى ذلك أخيراً في ضربة وجهتها أول من أمس لمجمع استخباري أفغاني في مدينة أيبك، عاصمة ولاية سمنغان، وأدت إلى مقتل وإصابة عشرات الأشخاص.

وأعلنت الولايات المتحدة، أول من أمس الإثنين، دخول اتفاقها مع حركة «طالبان»، المرحلة الثانية، وحضّت مقاتلي الحركة على خفض العنف لإفساح المجال أمام بدء مفاوضات السلام مع الأفغان. وفي الاتفاق المبرم مع «طالبان»، والذي تمّ التوصل إليه في سبتمبر/أيلول 2019، ووقع في الدوحة في فبراير/شباط 2020، تعهّدت واشنطن سحب القوات الأجنبية من أفغانستان بحلول منتصف العام 2021، مقابل ضمانات من الحركة خصوصاً بإعادة تحريك مفاوضات السلام. وفي المرحلة الأولى، قالت الولايات المتحدة إنها ستخفض عدد القوات إلى 8600 في غضون 135 يوماً، بينما ستسحب قواتها بشكل كامل من خمس قواعد عسكرية. وفي اليوم الـ135، كتب المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان زلماي خليل زاد، الذي تفاوض على الاتفاق مع واشنطن، على «تويتر»، أن الجانبين وصلا إلى «نقطة تحول رئيسية»، مضيفاً أن واشنطن «عملت بجد لتنفيذ المرحلة الأولى من التزاماتها بموجب الاتفاق، بما في ذلك خفض عدد قواتها ومغادرة 5 قواعد».

ولفت المبعوث الأميركي إلى أنه مع دخول الاتفاق «المرحلة التالية»، فإن نهج واشنطن سيستند إلى شروط معينة، موضحاً في هذا الإطار أن بلاده «ستضغط من أجل استكمال الإفراج عن السجناء والحد من العنف، وبدء المفاوضات بين الأفغان وإحراز تقدم فيها».

وكان الاتفاق، الذي تعهدت فيه «طالبان» بعدم مهاجمة أهداف أميركية، قد ووجه بانتقادات حادة في كابول، لافتقاده بحسبها إلى أي ضمانات لوقف النار بين الأفغان. لكن المسؤولين الأميركيين قالوا

> حضّت واشنطن مقاتلي حركة طالبان على خفض العنف

لدى توقيعه، إن لديهم تفاهماً مع الحركة على أنها ستخفض مستوى عنفها لحوالي 80 في المائة، ولن تهاجم مدناً رئيسية أو تجمعات مدنية.

وتتوقف المحادثات بين حركة «طالبان» وكابول على صفقة تبادل الأسرى والسجناء التي أصبحت شبه مكتملة. ووعد الرئيس الأفغاني أشرف غني بالإفراج عن خمسة آلاف سجين من «طالبان»، مقابل ألف عنصر من قوات الأمن الأفغانية وقعوا في الأسر، وذلك تنفيذاً للاتفاق الذي وقّعته واشنطن و«طالبان» ولم تصادق عليه كابول. وحتى الآن، أفرجت الحكومة الأفغانية عن أكثر من 4 آلاف سجين من «طالبان»، فيما أطلقت الحركة سراح أكثر من 600 من العناصر الأمنيين الأفغانيين.

وكانت «طالبان» كثفت هجماتها في أنحاء كثيرة من أفغانستان منذ توقيع الاتفاق، ما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص. وفي تغريدته أول من أمس، دان خليل زاد العنف، قائلاً إن «أعداداً كبيرة» من الأفغان تموت من دون سبب، لكنه أقر بأنه لم يقتل أي أميركي منذ توقيع الاتفاق. وأضاف مشيراً إلى هجوم الحركة على مكتب الاستخبارات الأفغانية أخيراً، أن «نسبة العنف ارتفعت خصوصاً في الأسابيع الأخيرة»، معتبراً أن «هجوم طالبان يتعارض مع التزامها الحد من العنف للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، في المحادثات بين الأطراف الأفغان».

(العربي الجديد، فرانس برس)

إضاءة

«ستارت 3» رهينة الابتزاز النووي

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع بقاء أشهر معدودة على انتهاء المعاهدة الروسية الأميركية للحدّ من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية «ستارت 3» في فبراير/شباط المقبل، تتزايد مؤشرات انسحاب واشنطن الحتمي من الاتفاقية، في ظلّ توجه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نحو ردع الصين عبر إدخالها في المعادلات النووية، والتخلّص من أي اتفاقات دولية تكبّل يدي البيت الأبيض مثل الاتفاق النووي الإيراني واتفاق باريس للمناخ وغيرهما. وما يزيد من أهمية معاهدة «ستارت 3» وخطورة إبطال مفعولها، هو أنها تظلّ في الواقع، الاتفاقية الأخيرة التي من شأنها فرض قيود على القوة العسكرية لأكبر دولتين نوويتين، إذ اقتضت عند توقيعها في عام 2010، تقليص عدد الرؤوس الحربية النووية لدى كل من روسيا وأميركا إلى 1550، والصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة إلى 700 قطعة.

ويثير التوجه الأميركي نحو الانسحاب من المعاهدة حفيظة موسكو التي عبرت على لسان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، عن قناعتها بأنّ «الاتصالات الخجولة» بين الخبراء لا تقرب البلدين من إدراك مسؤوليتهما عن الحفاظ على أي اتفاقيات سارية، واصفاً العلاقات بين موسكو وواشنطن بأنها تكاد تكون في «أدنى نقطة». أما وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، فاعتبر في وقت سابق أنّ الإصرار الأميركي على تحويل المفاوضات إلى إطار ثلاثي مع إشراك الصين، يدلّ على أنّ مسألة الانسحاب من المعاهدة باتت محسومة.

> لا أفكار أميركية جادة
>
> قال نائب وزير الخارجية الأميركي السابق والرئيس الحالي لجمعية الحد من التسلح، توماس كنتريمان، إن الإدارة الأميركية لا تتعامل مع الصين بشكل جدي بشأن نزع السلاح النووي. وأضاف لـ«سبوتنيك»: «الصين كانت على استعداد للمشاركة في المناقشات حول مراقبة الأسلحة النووية، لكنها لم تر أي سبب للدخول في صيغة ثلاثية مع الولايات المتحدة وروسيا، خصوصاً أن واشنطن لم تقدم أفكاراً جادة للتفاوض».

لكن على الرغم من التصريحات الحازمة الصادرة عن موسكو، إلا أنّ الأخيرة تتفهم القلق الأميركي من تنامي القوة العسكرية الصينية، وفق ما يوضحه أستاذ العلوم السياسية في «معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية»، كيريل كوكتيش. ويقول كوكتيش في حديث لـ«العربي الجديد»: «يصعب تمديد معاهدة ستارت، في ظلّ انتهاء نظام العالم ذي القطبين والتحول إلى عالم ثلاثي الأقطاب، فلم تعد الولايات المتحدة ترغب في تمديد المعاهدة في إطار ثنائي». وحول الموقف الروسي من التوجه الأميركي نحو الانسحاب، يضيف: «تتفهم روسيا موقف واشنطن وقلقها، ولكنها تدرك أيضاً أنّ الصين لن تقبل المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، لحين تطوير ترسانتها النووية إلى مستويات قريبة من مثيلتيها الروسية والأميركية، أو في حالة خفض الولايات المتحدة ترسانتها إلى مستوى ترسانة الصين».

كما أنّ هناك شرطاً أميركياً آخر لا يُرضي موسكو هذه المرة، وهو إصرار واشنطن على وقف أعمال تطوير بعض الأسلحة الروسية الحديثة التي لا تقع تحت طائلة معاهدة «ستارت»، بما فيها صواريخ «بوريفيستنيك» المزودة بمحرك نووي. ومع ذلك، أكد لافروف استعداد بلاده لبدء حوار حول تلك الأنواع من الأسلحة غير الكلاسيكية من وجهة نظر المعاهدة الحالية.

من جهته، وصف أستاذ العلوم العسكرية، قسطنطين سيفكوف، الإصرار الأميركي على عدول روسيا عن تطوير أسلحتها الحديثة بأنه «ابتزاز نووي». وقال لوكالة «نوفوستي»: «لا يدل ذلك سوى على أنّ الولايات المتحدة لم تبق لديها آليات للحفاظ على الريادة العالمية إلا عن طريق الابتزاز النووي». بدوره، قال رئيس تحرير مجلة «ترسانة الوطن» العسكرية الروسية، فيكتور مورخاوفسكي، لـ«نوفوستي»: «المنظومة الكاملة التي بنيت بدقة في ظروف النزاعات الحادة أثناء الحرب الباردة هُدمت بمبادرة من واشنطن».

وكان نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري مدفيديف، قد وصف الموقف الأميركي من معاهدة «ستارت» بأنه «غير بنّاء»، محذراً في حديث لصحيفة «كومسومولسكايا برافدا» الروسية من احتدام سباق تسلح. يذكر أنّ مدفيديف وقّع حين كان يشغل منصب رئيس روسيا مع نظيره الأميركي آنذاك، باراك أوباما، في إبريل/نيسان 2010 على معاهدة «ستارت 3» وسط تحسن ملحوظ في العلاقات الروسية الأميركية وقتها.

وقّع مدفيديف واوباما المعاهدة في إبريل 2010 (Getty)

متابعة

تخوف من إطلاق ملاحقات قضائية بحق الناشطين (Getty)

الصين تهدد ديمقراطيي هونغ كونغ

لا يبدو أن الصين ستتأخر في الاستعانة بقانون الأمن القومي الذي صدر أواخر الشهر الماضي، لتعزيز قبضتها على هونغ كونغ واستهداف المعسكر المؤيد للديمقراطية في هذه المنطقة التي تتمتع بحريات ونظام خاص بموجب مبدأ «بلد واحد بنظامين». واستفز تنظيم المعسكر المعارض لبكين، انتخابات تمهيدية نهاية الأسبوع الماضي، السلطات الصينية التي اعتبرتها «استفزازاً خطيراً». وشارك أكثر من 600 ألف شخص في هونغ كونغ في الانتخابات غير الرسمية، على الرغم من التحذيرات التي أطلقتها السلطات حيال احتمال أن تشكل هذه الخطوة انتهاكاً لقانون الأمن القومي.

ونظّم المعسكر المؤيد للديمقراطية تلك الانتخابات بهدف اختيار من سيدخلون المنافسة في سبتمبر/أيلول في انتخابات المجلس التشريعي، أي البرلمان المحلي لهونغ كونغ. وتأمل الأحزاب المعارضة لبكين أن يشكّل الغضب المتزايد وسط سكان المدينة تجاه النظام الصيني فرصة لها للفوز بالغالبية البرلمانية، على الرغم من أن النظام الانتخابي المعمول به يعتبر معداً لصالح بكين. وتتيح سيطرة هذا المعسكر على البرلمان له عرقلة التصويت على الموازنة وعلى قوانين، في ما سيشكل فرصة نادرة له لترجمة معارضته بشكل ملموس.

وعلّق مكتب الارتباط الصيني على هذه الانتخابات محذراً من أن بعض تعهدات حملات هذا الاقتراع تخرق قانون الأمن القومي الجديد، وهو ما أثار مخاوف من أن يكون مقدمة لإطلاق ملاحقات قضائية بحق أحزاب المعارضة وبعض الشخصيات الناشطة في الحراك المطالب بالديمقراطية.

وأشار مكتب الارتباط الصيني إلى أن هذه الانتخابات التمهيدية تشكل «خرقاً خطيراً للنظام الانتخابي الحالي». ولفت إلى أن إجراء حملة انتخابية سعياً للسيطرة على البرلمان وشلّ عمله يعدّ خرقاً للمادة 22 من قانون الأمن القومي. وتنص هذه المادة على التصدي لأي «تقويض لسلطة الدولة»، وهي تحظر أي «تدخل» في عمل الحكومة المركزية الصينية والحكومة المحلية و«أي عرقلة له»، كما أي نشاط من شأنه جعلها «غير قادرة على القيام بعملها بشكل طبيعي».

ووجّه مكتب الارتباط خصوصاً أصابع الاتهام إلى بيني تاي وهو ناشط بارز في الحراك، لعب دوراً كبيراً في تنظيم الانتخابات التمهيدية. وقال المكتب إن «هدف عصابة بيني تاي ومعسكر المعارضة هو انتزاع السلطة ليحكموا هونغ كونغ من خلال محاولتهم البائسة في إطلاق نسخة هونغ كونغ من الثورات الملونة»، في إشارة إلى الانتفاضات الشعبية التي شهدتها بلدان عدة حول العالم ضد الحكومات. وسُجن تاي الذي يعمل أستاذ قانون في عام 2014 لدوره في «حراك المظلات» السلمي. ونشرت صحيفة «آبل ديلي» المحلية أمس الثلاثاء مقالاً لتاي أشاد فيه بتنظيم الانتخابات التمهيدية. وكتب تاي: «لم تردع تهديدات الأقوياء عشرات آلاف المواطنين من المشاركة في التصويت»، مضيفاً «لم يتراجعوا عن عزمهم في سلوك طريق الديمقراطية والاقتراع العام». و«آبل ديلي» مملوكة من جيمي لاي وهو رجل أعمال ثري مؤيد علناً للحراك الديمقراطي. وكان لاي نفسه هدف ملاحقات لمشاركته في التظاهرات.

(العربي الجديد، فرانس برس)